دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	البحر الأحمر والأمن القومي العربي
المصدر:	مجلة بحوث دبلوماسية
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	السويلم، هشام مشعل
مؤلفين آخرين:	مصطفى، عباس موسى(مشرف)
المجلد/العدد:	ع 6
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1990
الصفحات:	55 - 115
رقم MD:	356689
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العلاقات الدولية ، البحر الاحمر ، الامن القومى ، العالم العربى ، السياسة الامنية ، الصراع الدولى ، الخليج العربى ، الأهمية الاستراتيجية، الصراع العربى الاسرائيلى
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/356689

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

«البحر الأحمر والأمن القومي العربي»

اعداد الدارس
هشام مشعل السويلم

اشراف الأستاذ
عباس موسى مصطفى

مقدمـــة

اكتسب البحـر الأحمـر اسمـه من المتغـيرات اللونية، فبالرغم من أن لونه أزرق مخضر إلا أنه تتكاثر فيه كثير من الطحالب التي تكسبه لوناً محمراً بعد موتها، فالبحر الأحمر واحد من أهم البحار العالمية وبحكم موقعه الجغرافي الهام كان على مسار التاريخ ومازال قبلة أنظار العالم بصفة عامة والدول العربية المطلة على مياهه بصفة خاصة.

وكان افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية عام ١٨٦٩م ايـذانـا بتحويل البحر الأحمر من بحيرة مغلقة إلى شريان بحري حيوي هو جزء من أقصر وأسرع الطرق بين الشرق والغرب توافرت له سمات خاصة جعلته دائماً محوراً رئيسياً تتحـرك حوله صراعـات الدول الكبـرى تحقيقاً لمصالحها الاقتصـاديـة والسيـاسية والعسكرية وتتلاطم فيه أمواج النزاعات الاقليمية حول الحدود والمطالب القومية.

وبتفجـير البتـرول في منـطقة الخليج العربي اكتسب البحـر الأحمـر قيمـة استـراتيجيـة متزايدة جعلته حلبة للتنافس بين القوى العظمى كما جعلت منه موضوعاً مثيراً للكتاب والباحثين.

والذي لاريب فيه أن البحر الأحمر يؤثر تأثيراً عميقاً في مصـالح ومصـايـر جزء كبير من العالم ومن ثم فقد حظي باهتمام جل اقطاره وقدرت أهميته معظم بلدانه.

وبـالرغم من أن الدول العـربيـة التي تطل على البحر الأحمـر تجمعهـا وحدة المصير والكفاح المشترك فضلاً عن

وحدة الدين واللغة والثقافة وعلى الرغم من ادراكها الأكيد للمخاطر والتحديات التي تهدد المنطقة فلا توجد حتى الآن استراتيجية عربية موحدة لتأمين هذا البحر الهام.

وبالرغم من أن هناك دراسات عديدة تناولت البحر الأحمر من جوانب مختلفة إلا أن القليل منها هي التي تناولت البحر الأحمر وأهميته بالنسبة للأمن القومي العربي. لذا فقد اختار الباحث البحر الأحمر والأمن القومي العربي عنواناً لهذا البحث.

ولما كان للبحر الأحمر تأثير على قضية الأمن القومي العربي فقد رأى الباحث أن يلقي الضوء على الأبعاد الهامة التي يمكن من خلالها ابراز الدور الذي يلعبه البحر الأحمر في تعزيز الأمن القومي العربي.

هذا ويتخذ البحث الطابع التحليلي منهجاً له، وقد قسم هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

حيث سيتناول الفصل الأول البحر الأحمر جغرافياً وتاريخياً ومن ثم أهميته الاستراتيجية، كما سيتناول الفصل الثاني البحر الأحمر وتأثيره على الأمن القومي العربي من خلال تعريف مفهوم الأمن القومي ومنطقة الأمن، كذلك التعرض للصراعات الدولية والأقليمية في البحر الأحمر ومخاطرها على أمنه، ومن ثم التعرض أيضاً للاستراتيجية الاسرائيلية في البحر الأحمر وتأثيرها على أمنه. أما الفصل الثالث فسيتناول أمن البحر الأحمر وذلك من خلال ارتباطه بأمن كل من المحيط الهندي والخليج العربي والتأثير المتبادل بينهما، كذلك سيتطرق هذا الفصل إلى الجهود العربية نحو تأمين البحر الأحمر.

هذا وقد اعتمد الباحث على العديد من المراجع المختلفة من كتب ودوريات ووثائق وغيرها.

ولا يسع الباحث في هذا المقام إلا أن يتقدم بالشكر الجزيل للاستاذ المشرف على هذا البحث سعادة السفير عباس موسى عضو هيئة التدريس بمعهد الدراسات الدبلوماسية، كما يشكر أيضاً مكتبة المعهد ممثلة في أمنائها الذين لم يألوا جهداً في تقديم العون والمساعدة، والله من وراء القصد.

الفصل الأول

البحر الأحمر

جغرافيا وتاريخيا واستراتيجيا

عند الحديث عن البحر الأحمر ينبغي أولاً إعطاء خلفية توضح التكوين الجغرافي الطبيعي للبحر الأحمر، والأحداث التاريخية التي مر بها عبر العصور المختلفة، وكذلك الأهمية الاستراتيجية التي يتميز بها هذا البحر.

لذا فإن الفصل قد قسم إلى مبحثين سيتناول الأول البحر الأحمر جغرافياً وتاريخياً، كما سيتطرق الثاني إلى الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر.

المبحث الأول

البحر الأحمر جغرافيا وتاريخيا

أولاً : البحر الأحمر جغرافياً :

(أ) موقع البحر الأحمر :

البحر الأحمر حوض شريطي الشكل يفصل بين كتلتين من القشرة الأرضية هما شبه الجزيرة العربية وكتلة شمال أفريقيا، يتصل شمالاً بالبحر المتوسط عن طريق قناة السويس وجنوبًا بالمحيط الهندي عبر مضيق باب المندب ويمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي بين خطي عرض ٣٢° شمالاً، ١٢ر٣٠° شمالاً لمسافة ٢١٠٠ كيلو متر، وتبلغ مساحته نحو ٤٣٧٩٦٩ كيلو متر مربع وطوله من السويس إلى باب المندب حوالي ١٩٠٠ كيلو متر، ويتراوح عرضه بين ٤٠٢ كيلو متر من النصف الجنوبي وبين ٢٠٩ كيلو متر عند خط ٢٧ر٤٥° شمالاً حيث يتفرع إلى ذراعين هما:

خليج السويس وخليج العقبة اللذان تقع بينهما شبه جزيرة سيناء(١). ويضيق حوض البحر الأحمر كلما اتجهنا شمالاً عند مضيقي تيران وجوبال وجنوباً في مضيق باب المندب والذي لايزيد اتساعه على عشرين ميلاً فقط(٢).

وقد عرف البحر الأحمر منذ أقدم العصور بصعوبة الملاحة فيه لكثرة شعابه المرجانية وشدة رياحه الشمالية والتيارات المائية على اختلافها وارتفاع درجة الحرارة فيه مع ازدياد نسبة الرطوبة وتأثير ذلك على سواحله بالإضافة إلى ارتفاع نسبة ملوحة مياهه وتضرس قاعه الشديد وعدم انتظام أعماقه ثم جدب سواحله وقلة موانيه مما جعل الملاحة فيه مغامرة خطرة محفوفة بالكثير من الصعاب، وبالرغم من ذلك فقد ظل البحر الأحمر يؤدي دوره كممر ملاحي بحري هام.

وتطل على مياه البحر الأحمر بما فيها خليج عدن، عشر دول هي : الكيان الصهيوني،

الأردن، السعودية، اليمن الشمالي، اليمن الجنوبي، جيبوتي، الصومال، أثيوبيا، السودان، مصر[٣].

(ب) جزر البحر الأحمر وأهميتها :

يقدر عدد جزر البحر الأحمر بحوالي ٣٧٩ جزيرة مما يدل على سيطرة اليابس على الماء إلا أن معظمها متناهي الصغر بينما هناك عدد قليل من الجزر الكبيرة والتي تتجاوز مساحتها ثمانية أميال مربعة مثل: ذقر والحنيش الكبيرة، ودهلك الكبيرة، وفرسان الكبيرة، وقمران، وتزداد أهمية الجزر كلما اقتربنا من نقط الاختناق الرئيسية في البحر الأحمر مثل جزيرتي: بريم، ومومليله اللتين تقعان في داخل مضيق باب المندب وتقل أهميتها كلما اتجهنا شمالاً نحو جزر الحنيش، وذقر، وأرخبيل دهلك، وجزر أريتريا لاسيما دوميرا وحالب وفاطمة، وتقل أهميتها أيضًا كلما اتجهنا إلى القطاع الأوسط، ثم تتدرج أهمية الجزر كلما اتجهنا شمالاً نحو نقط الإختناق مثل: جزر ضافير، وتيران، وجوبال[٤].

(جـ) مضايق البحر الأحمر :

يوجد في البحر الأحمر ثلاثة مضايق هامة هي: مضيق جوبال، مضيق تيران، مضيق باب المندب.

ويتحكم مضيق جوبال في مدخل خليج السويس الذي يعد الذراع الشمالية للبحر الأحمر والذي يصل عمقه إلى ٣٣٠ قدمًا بينما يصل اتساعه إلى ٢٠ ميلاً عند مدخله، كما توجد به بعض الجزر الهامة مثل: جزر جوبال، وطويله وجزيرة شدوان، وهي جزر صخرية جرداء، وينحصر المضيق بين رأس محمد وجزيرة شدوان وجزر جوبال[٥].

أما مضيق تيران فيقع في مدخل خليج العقبة، الذي يعد الذراع الشمالية الشرقية للبحر الأحمر، وهو أعمق من خليج السويس إذ يصل عمقه إلى أكثر من ٣٣٠٠ قدم بينما يصل متوسط اتساعه إلى تسعة أميال عند المدخل الذي تتحكم فيه جزيرتا تيران وصنافير اللتان تقسمان المضيق إلى ثلاثة ممرات لايصلح منها للملاحة سوى الممر المحصور بين جزيرة تيران وساحل سيناء والذي لايتجاوز عرضه ٣٫٧ ميل[٦].

بينما يقع مضيق باب المندب في جنوب البحر الأحمر فهو البوابة التي تصله بخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي، ويبلغ عرضه حوالي عشرين ميلاً وتقسمه جزيرة بريم (ميون)

وهي أهم جزره إلى ممرين شرقي ويصل عرضه إلى ميلين تقريبًا ويبلغ عمقه ٨٥ قدمًا وغربي ويصل عرضه إلى ١٦ ميلاً وعمقه إلى حوالي ٩٩٠ قدمًا وهو الممر الوحيد الصالح للملاحة(٧).

ثانياً : البحر الأحمر عبر التاريخ :

(أ) في العصور القديمة :

نظرًا لأهمية البحر الأحمر الجغرافية فقد أصبح موضع اهتمام الدول منذ أقدم العصور فاهتم به المصريون القدماء كطريق لمواصلاتهم مع بلاد الصومال وجنوب الجزيرة العربية للحصول على البخور والعطور وبعض الأخشاب اللازمة للمعابد والحياة الدينية.

وقد توطدت العلاقة التجارية بين مصر والصومال، بالإضافة إلى أن إقليم وخليج السويس كانا متصلين بفرع النيل الشرقي بقناة تربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر فهي تعتبر أقدم اتصال مائي في التاريخ، كما أن أول رحلة مدونة في البحر الأحمر هي التي أرسلت في عهد الفرعون (سحورع) وقد دون فيها أنه أحضر إلى مصر من بلاد اليمن والأقاليم الإفريقية الواقعة على البحر الأحمر العطور والبخور(٨).

وقد ترتب على اهتمام الفراعنة بالتجارة مع دول البحر الأحمر رواج تلك التجارة، ففي العصر الإغريقي كان هذا البحر محل اهتمام الأسكندر الأكبر الذي كان يسأل عن أخبار البعثات الاستكشافية التي أرسلت من أجل التعرف على الطريق البحري الذي يربط بابل ومصر، وربما ورث ذلك عن الفرس وملكهم (دارا الأول) الذي كان يحلم باستكشاف هذا البحر والذي قام بإكمال القناة التي شقها فرعون مصر (نخاو) من أجل ربط النيل بهذا البحر، كما أدرك أيضًا البطالمة في عهد بطليموس الثاني أهمية هذه القناة فأعادوا حفرها، فالبطالمة كانت حاجتهم شديدة لاستخدام هذا البحر وذلك من أجل حاجاتهم الماسة إلى سلع الشرق والفيلة الإفريقية ليواجهوا بها الفيلة الهندية التي كانت لدى منافسيهم السلوقيين ورغبة منهم في معرفة هذا البحر والتعامل مع شعوبه(٩).

بعد ذلك جاء الرومان وسيطروا على طرق التجارة العالمية والعمل على مرور أكبر كمية من هذه التجارة في الأراضي الخاضعة لهم فأرسلوا الحملات لغزو اليمن وأمروا بتدمير عدن عملاً على انتعاش تجارة مصر في البحر الأحمر فأصبحوا سادة البحر الأحمر في العصور الكلاسيكية.

ثم بدأ البيزنطيون باتباع سياسة تشجيع التجارة في البحر الأحمر من أجل تقليل أرباح أعدائهم الفرس من التجارة التي تمر عبر أراضيهم، وتوطدت العلاقات التجارية بين البيزنطيين والأحباش الذين كانوا يسيطرون في ذلك الوقت على جنوب البحر الآحمر(١٠).

(ب) في العصور الإسلامية :

عند استيلاء العرب على مصر فطن عمرو بن العاص إلى أهمية إعادة وصل البحر الأحمر بالنيل وذلك من أجل إرسال القمح إلى الحجاز فأمر بإعادة حفر القناة القديمة التي عرفت باسم قناة أمير المؤمنين(١١).

ثم أخذت الهجرات المستمرة لبعض القبائل العربية عن طريق البحر الأحمر إلى أفريقيا تمضي قدمًا، خصوصًا بعد انتشار الإسلام فيها، ويؤكد أبو الفدا (المختصر في أخبار البشر، الجزء الثاني) على الدور الهام الذي قام به التجار المسلمون عبر البحر الأحمر في نشر العقيدة الإسلامية، وتأسيسهم للإمارات والممالك الإسلامية مثل إمارة شو الإسلامية نسبة إلى إقليم شو المشهور في هضبة الحبشة، وإمارة إيفات الإسلامية، فأصبح البحر الأحمر شريانًا هامًا للمواصلات والتجارة واحتل مركزاً مرموقًا كطريق هام للحجيج(١٢).

فأصبحت التجارة العربية بلا منافسة في الخليج العربي والبحر العربي، والبحر الأحمر. ودانت للعرب السيطرة على مفاتيح الطرق بين الشرق والغرب، حتى قيل أن التجار العرب قد وصلوا إلى الصين، ولاشك أن انفراد العرب بالبحار الشرقية إنما يرجع إلى الحاجز البري الذي يفصل بين البحار الشرقية والغربية، وسيطرة العرب عليه. وقد ارتبط بازدهار مماثل في البحر المتوسط أعتمد على موقع مصر كحاجز برى بين البحار الشرقية والغربية، ففي أوروبا المتوسطيه نشأت مدن وموانيء تجارية تستقبل بضائع الشرق الثمينة وتقوم بدورها بتوزيعها على بقية أنحاء أوروبا كجنوه والبندقية(١٣).

كل هذه الأسباب دفعت البرتغاليين إلى محاولة العثور على طريق يوصلهم بثروات الشرق فكانت حركة الاكتشافات الجغرافية التي أدت إلى وصول البرتغاليين إلى الهند بعد ثلاثة عشر عامًا من الوصول إلى رأس الرجاء الصالح، بعد ذلك أخذ البرتغاليون في مهاجمة السفن العربية التي تمر بين البحر الأحمر والمحيط الهندي، وعملوا على منع البضائع الشرقية من المرور عبر مضيق باب المندب وهرمز إذ حولوا الجانب الأكبر من التجارة

البحرية مع أوروبا إلى طريق رأس الرجاء الصالح مما أدى إلى أن فقدت موانىء البحر الأحمر والخليج العربي أهميتها. بعد أن استولى العثمانيون على بلاد الشرق ومنها مصر حاولوا صد البرتغاليين إلا أنهم لم ينجحوا إلا في تخفيف بعض الضغط على التجارة العربية، وبهذا أصبحت تجارة الشرق بيد الغرب فتحكموا فيها واحتكروها (١٤).

(جـ) في العصور الحديثة :

لم تترك الدول الأوروبية البرتغال وحدها تنعم بالسيطرة على هذا الطريق بل مالبثت أن أخذت هذه الدول تتصارع وتتنافس فنزلت هولندا وفرنسا وانجلترا إلى هذا الصراع، فكانت انجلترا هي أقوى الدول البحرية في هذا الصراع وكانت تفضل الاتصال بالهند عن طريق رأس الرجاء الصالح مما أفقد البحر الأحمر أهميته التجارية. هذا بالإضافة إلى منع الدولة العثمانية للسفن التجارية الأجنبية من الملاحة فيه خوفًا من تدخلهم في شئون الشرق الأوسط ممايعرض الأماكن المقدسة للخطر، فالسلطان العثماني رفض رفضًا باتاً أن يسمح للسفن البحرية الأجنبية بأن تبحر في البحر الأحمر إلى أبعد من ميناء جدة شمالاً، وحرم على السلطات الحاكمة في مصر استقبال سفن أوروبية بالسويس والإذن لركابها باختراق الأرض المصرية في طريقهم إلى الإسكندرية، وأظهر السلطان خشيته من أن تكون هذه المحاولات ــ تحت ستار التجارة ــ سبيلاً إلى نفوذ الاستعمار الأوروبي لهذه البلاد العربية الإسلامية (١٥).

وقد حاولت كل من انجلترا وفرنسا فيما بعد إحياء طريق التجارة عبر البحر الأحمر ومصر مرة أخرى إلا أن تركيا رفضت ذلك، وأخيرًا نجحت فرنسا في عقد اتفاقية مع مراد بك عام ١٧٨٥م تسمح للسفن الفرنسية الآتية من الهند بالوصول حتى السويس، وما أن دخل نابليون مصر حتى ظهرت له أهمية برزخ السويس وكان مشروع قناة السويس هو العمود الفقري في برنامج نابليون الاستعماري مما جعل انجلترا تتربص للانقضاض على فرنسا في مصر فأعدت لها حملة عثمانية انجليزية مكنتها من طردها سنة ١٨٠١م، وبعد خروج فرنسا من مصر أعاد محمد علي طريق التجارة بين الهند وأوروبا عن طريق مصر فبسط سيادة مصر في البحر الأحمر وثبت الأمن فيه فكانت البضائع القادمة عبر البحر الأحمر ترسل من السويس عبر النيل إلى الإسكندرية وهو الطريق الأكثر أمنًا وقصرًا عن طريق رأس الرجاء الصالح، ورغم أن محمد علي كان معرضًا عن مشروع القناة حتى لايكون ذريعة للتدخل الأجنبي إلا أن خليفته سعيد باشا والي مصر قد أذن إلى فرديناند

دليسبس بتنفيذ المشروع وحفر قناة بين البحرين مباشرة ونجحت الفكرة هذه المرة في ١٧ نوفبر عام ١٨٦٩م وفتحت قناة السويس للملاحة العالمية (١٦).

فكان افتتاح قناة السويس بداية للتنافس الاستعماري للسيطرة على البحر الأحمر، فسارعت القوى الاستعمارية بريطانيا ــ وفرنسا ــ وإيطاليا إلى تثبيت اقدامها في البحر الأحمر باعتباره ممرًا استراتيجيًا عالميًا. ففي عام ١٨٦٩ ــ ١٨٨٢م احتلت بريطانيا مزيدًا من الأراضي العدنية منشئة بذلك مستعمرة عدن بل واحتلت مصر نفسها في عام ١٨٨٢م، كما احتلت مينائي الصومال زيلغ وبربره عام ١٨٨٤م، ثم السودان عام ١٨٩٩م، أما فرنسا فقد احتلت مينائي أوبوك وتاجورا في عامي ١٨٨٤ ــ ١٨٨٥م وميناء جيبوتي عام ١٨٨٨ (١٧).

اما إيطاليا فقد احتلت ميناء عصب عسكريًا عام ١٨٨٥م، كما احتلت أيضًا ميناء مصوع وفي عام ١٩٢٥م اكملت إيطاليا احتلالها للصومال.

إلا أن هذا الاستعمار الأوروبي لم يدم طويلاً وذلك بفضل شعوب هذه المناطق العربية وعزمها على التحرر من الاستعمار ففي عام ١٩٣٧م حصلت مصر على استقلالها، كما حصل السودان على استقلاله في يناير ١٩٥٦م بينما أصبح الصومال البريطاني مستقلاً في يونيو ١٩٦٠م، ثم نالت عدن وبقية مناطق جنوب شبه الجزيرة العربية استقلالها في عام ١٩٦٧م لتصبح جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ومن هنا يمكن القول بأن بريطانيا تركت منطقة البحر الأحمر بحلول عام ١٩٦٧م (١٨).

أما جيبوتي والتي كانت مستعمرة من قبل فرنسا فقد نالت استقلالها في عام ١٩٧٧م، وقد حاولت إيطاليا التوسع بضمها اثيوبيا إلا أن القوات الأثيوبية هزمتها عام ١٩٣٥م بمساعدة فرنسا، وبعدها تحالفت إيطاليا مع ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، فقامت القوات البريطانية باحتلال أريتريا عام ١٩٤١م كذلك هاجمت بريطانيا في العام نفسه الصومال الإيطالي وبقيت أريتريا تحت الإدارة البريطانية حتى عام ١٩٥٠م عندما أعادت بريطانيا الصومال الإيطالي إلى إيطاليا كإقليم تحت وصاية الأمم المتحدة. وأصبح الصومال الإيطالي مستقلاً في يوليو ١٩٦٠م وأنضم في اليوم نفسه إلى الصومال البريطاني ليشكلا مايعرف بجمهورية الصومال الديمقراطية (١٩).

المبحث الثاني

الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر

يعتبر البحر الأحمر واحدًا من أهم الطرق البحرية العالمية على أساس أنه يوفر لقوى إقليمية ودولية إمكانات الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي.

ومن هنا فالأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر تأتي من حقيقة موقعه الجغرافي في حد ذاته[٢٠].

ولما كانت أهمية البحر الأحمر الإستراتيجية نابعة أساسًا من موقعه الجغرافي فقد استوجب ذلك دراسة العناصر التي شكلت هذه الأهمية الإستراتيجية وهي كما يلي:

- يمتاز البحر الأحمر بموقعه الذي يتوسط القارات الكبرى الأساسية آسيا وأفريقيا وأوروبا، وقد لعب دورًا تاريخيًا في ازدهار الحضارات الآسيوية والأفريقية والمتوسطية التي نشأت على شطآنه أو بقربها بفضل قيامه بدور الشريان الحيوي لنقل التجارة فيما بين الشرق والغرب منذ عصور التاريخ القديمة وحتى اليوم[٢١].
- يتميز البحر الأحمر بموقعه الوسط بين البحار الشرقية والغربية بصفة عامة وبين البحر المتوسط والمحيط الهندي بصفة خاصة، ولعل من أهم مايميز البحر الأحمر كطريق هو امتداده بين الشمال الغربي والجنوب الشرقي بحيث يربط بينهما من أقصر طريق وبذلك تتوافر له صفة أقصر وأنسب طريق بين الشرق والغرب بصفة عامة وبين المحيط الهندي والبحر المتوسط بصفة خاصة مما أدى إلى تخفيض في أسعار السلع والنقل بالإضافة إلى اكتساب الوقت وتخفيف الجهد.

والجدول التالي يوضح الفرق الشاسع بين استخدام البحر الأحمر ورأس الرجاء الصالح في توفير المسافة والزمن للسفن التي تتجه من الشرق إلى الغرب وبالعكس[٢٢].

«المسافة المقارنة عن طريق البحر الأحمر ورأس الرجاء الصالح

الرحلـــة	المسافة بالميل		المسافة المتوفرة	الوفره نسبة٪	الأيام اللازمة	
	البحر	الرأس			البحر	الرأس
من بريطانيا إلى الهند (بومبي)	٦ر٢٠٠	١٠ر٥٠٠	٤ر٣٠٠	٤١	٢١	٣٥
من بريطانيا إلى إيران (عبدان)	٦ر٥٠٠	١١ر٣٠٠	٤ر٨٠٠	٤٣	٣٧	٦٥
من بريطانيا إلى سنغافورة	٨ر١٠٠	١١ر٤٠٠	٣ر٣٠٠	٢٩	٢٧	٣٨
من بريطانيا إلى هونغ كونغ	٩ر٥٠٠	١٢ر٨٠٠	٣ر٣٠٠	٢٦	٢٢	٤٣
من بريطانيا إلى استراليا (سدني)	١١ر٢٠٠	١٢ر٣٠٠	١ر١٠٠	٩	٣٨	٤١
من الهند إلى البحر الأسود	٤ر٢٠٠	١١ر٨٠٠	٧ر٦٠٠	٦٤	—	—
من اليابان إلى هولنـــدا	١١ر٥٠٠	١٣ر٠٠٠	١ر٥٠٠	١٠	—	—

ـ كذلك فإن التجارة الدولية التي تمر عبر البحر الأحمر تقدر بمئات البلايين من الدولارات، وفي مقدمتها النفط الذي تستورده الولايات المتحدة وأوروبا من دول الخليج العربي وهذا يدل على أن البحر الأحمر يعد من الممرات الرئيسية للملاحة والتجارة الدولية، فلو أخذنا الولايات المتحدة كنموذج يبين مدى ضخامة هذه المعاملات التجارية لرأينا أن قيمة وارداتها وصادراتها التي مرت بالبحر الأحمر وحده لدول الخليج العربي والبحر الأحمر قد بلغت مايزيد على الثمانية بلايين دولار في خلال ثلاثة أشهر، إذ كانت على النحو التالي في الربع الأول من عام ١٩٨١م[٢٣].

جدول يبين الصادرات والواردات عبر البحر الأحمر خلال ثلاثة أشهر

البلد	الصادرات بملايين الدولارات	الواردات بملايين الدولارات
البحرين	٦٦ر٢	١ر٨
جيبوتي	٣ر١	—
مصر	٥١١ر٢	١٦٦ر٨
أثيوبيا	٦ر٥	٩ر٣
إيران	٥١ر٣	٦ر٤
الأردن	١٨٧ر٧	٥ر
الكويت	٢٥٤ر٠	٤٤ر١
عمان	٣٥ر٤	٦٥ر٩
قطر	٣٥ر٩	١٦ر٦
السعودية	١٦٤٢ر٢	٤٠٠١ر٦
الصومال	١٥ر٦	—
السودان	٤٠ر٥	٦ر٣
الإمارات	٣١٣ر٦	٥٧٥ر٢
اليمن الجنوبي	١ر٣	٢ر
اليمن الشمالي	١٠ر٤	١ر
	٣ر٢٤٧ر٦	٤ر٨٩٦ر٦

- يعتبر البحر الأحمر المتحكم في مخارج ومداخل البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي، فأي تحرك في البحر المتوسط ينتهي إلى البحر الأحمر عن طريق قناة السويس، كما أن أي تحرك في الخليج العربي ينتهي إلى البحر الأحمر عن طريق مضيق هرمز ــ خليج عمان ــ المحيط الهندي ــ خليج عدن ــ باب المندب. اللهم إلا إذا كان التحرك شرقاً إلى الشرق الأقصى حتى يصل إلى اليابان والسواحل الغربية للأمريكتين أو جنوبًا عن طريق رأس الرجاء الصالح في حركة إلتفاف حول السواحل الغربية لإفريقيا وأوروبا والسواحل الشرقية للأمريكتين (٢٤).
- يمتاز البحر الأحمر بأنه شريان عالمي لنقل النفط الخام من مصادر إنتاجه على الخليج العربي إلى أوروبا التي تحتاج إلى ٤٥٨ مليون طن في العام وهذا يشكل ٦٠٪ من احتياجاتها من مصادر الطاقة، كما أن إسرائيل تعتمد ١٠٠٪ على البحر الأحمر في نقل احتياجاتها من النفط والتي كانت تستورده من إيران قبل الاطاحة بحكم الشاه(٢٥).
- وأخيرًا فإن البحر الأحمر يقع في مركز استراتيجي بحيث يشكل طريقاً بحريًا للقوات العسكرية وخصوصًا الدولتين العظميين، كما تحيط به قوى إقليمية لها قواتها الخاصة وتوجد بينها تناقضات أيضًا، ولذلك فالبحر الأحمر يعتبر مسرحًا هامًا للصراع الدولي والإقليمي على السواء (٢٦).

هوامش الفصل الأول

(١) د.أجيه يونان جرجس، **البحر الأحمر ومضايقه**، (القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٧٧م) ص٩.

(٢) صلاح الدين حافظ، **صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢م) ص٨٠.

(٣) محمود توفيق محمود، «البحر الأحمر في الإستراتيجية الدولية»، **السياسة الدولية، العدد ٥٧، (القاهرة: يوليو ١٩٧٩م) ص٢٨.**

(٤) **محمود توفيق محمود، نفس المرجع، ص٣٠ ومابعدها.**

(٥) عبد الغنى عبد الرحمن محمد، **البحر الأحمر والأطماع الدولية**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م) ص٤٠.

(٦) محمود توفيق محمود، المرجع السابق، ص٢٨.

(٧) د. عبد الله عبد المحسن السلطان، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤م)، ص٣٠.

(٨) د. أجيه يونان جرجس، المرجع السابق، ص ص ٢٨، ٢٩.

(٩) د. محمد عبد الرحمن برج «**ندوة البحر الأحمر**» معهد الدراسات الدبلوماسية، (الرياض: مرامر للطباعة ١٩٨٥م) ص ص٢١، ٢٢.

(١٠) د.أجية يونان جرجس، المرجع السابق، ص٢٩.

(١١) **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد ٧، (الرياض: مطابع الحرس الوطني ١٩٨٦م)، ص١٠٤.

(١٢) د. محمد عبد الرحمن برج، المرجع السابق، ص٢٤.

(١٣) محمود توفيق محمود، المرجع السابق، ص٢٦.

(١٤) د.أجية يونان جرجس، **المرجع السابق**، ص٣١.

(١٥) د. أحمد عزت عبد الكريم، **دراسات في تاريخ العرب الحديث**، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٠٧م) ص ص٢٤، ٢٧.

(١٦) د. أجيه يونان جرجس، المرجع السابق، ص ص٣٢، ٣٣.

(١٧) د. شوقي عطا الله الجمل، **سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر**، (القاهرة: النهضة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م) ص٣٥.

(١٨) د. عبد الله عبد المحسن السلطان، المرجع السابق، ص٥٤.

(١٩) د. عبد الله عبد المحسن السلطان، نفس المرجع، ص٥٦.

(٢٠) د. عبد الله عبد المحسن السلطان، نفس المرجع، ص٣٤.

(٢١) صلاح الدين حافظ، المرجع السابق، ص٩١.

(٢٢) د. محمود حسن خليل، «الموجهات الفاعلة لسياسات البحر الأحمر»، **مجلة الدراسات الدبلوماسية**، (جدة: مطابع دار البلاد، ابريل ١٩٨٤م) ص١٠٣.

(٢٣) د. محمود حسن خليل، نفس المرجع، ص١٠٣.

(٢٤) أمين هويدي، **أحاديث في الأمن العربي**، ط١، (بيروت: دار الوحدة ١٩٨٠م) ص٣٠.

(٢٥) أمين هويدي، نفس المرجع، ص٣١.

(٢٦) نجيب صالح، «**العصر الإسرائيلي من قناة السويس إلى باب المندب**» ط١، (بيروت: دار اقرأ، ١٩٨٣م) ص١٢٣.

الفصل الثاني

البحر الأحمر
وتأثيره على الأمن القومي العربي

سيتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل البحر الأحمر باعتباره إحدى مناطق الأمن القومي العربي.

ومن ثم فإنه سيتناول أولاً التعريف بمفهوم الأمن القومي، ومفهوم منطقة الأمن ثم يتعرض للصراعات الدولية والإقليمية في حوض البحر الأحمر ومخاطرها على أمنه وذلك في مبحث أول.

أما المبحث الثاني فسيتطرق إلى الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر وتأثيرها على أمنه.

المبحث الأول

الأمن القومي والصراعات الدولية والإقليمية في حوض البحر الأحمر ومخاطرها على أمنه

أولاً : تعريف مفهوم الأمن القومي :

يقصد بالأمن القومي «تأمين كيان الدولة ــ أو مجموعة من الدول ــ من الأخطار التي تهددها داخليًا وخارجيًا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية».

ويتضح من هذا المفهوم أنه يدور حول ثلاثة محاور رئيسية، هي تأمين كيان الدولة عن طريق:

- وحدة أراضيها وحماية إقليمها.
- مواجهة كافة الأخطار الداخلية والخارجية القائمة والمحتملة.
- تحقيق أهدافها العامة في الاستقرار السياسي والاجتماعي والتنمية الشاملة.

ونظرًا لصعوبة تحديد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي يتحقق في ظلها استقرار المجتمع ورفاهيته ووحدته الإقليمية، وكذلك صعوبة تحديد الظروف أو المواقف التي تمثل خطرًا على هذا الأمن والتي تتطلب سرعة الحركة لمواجهتها أو العمل أصلاً للحيلولة دون قيامها، فإن الأمن القومي ليس مجرد قضية عسكرية فحسب ولكنه مسألة متعددة العوامل والأبعاد تختلط فيها السياسة بالاقتصاد والجغرافيا بالعسكرية والوضع الاجتماعي بقوة الدولة والنظام السياسي بالاستراتيجية[1].

والحقيقة أنه يمكن الحديث عن مستويين للأمن العربي: الأول: يتعلق بحماية كل دولة أو قطر كأمر واقع ويمكن تحديد مقوماته من خلال تحليل السياسة الخارجية للدولة، والثاني: يرتبط بمجموعة الأقطار العربية وينطلق من حقيقة الإنتماء إلى أمة واحدة والارتباط بهدف

الوحدة العربية، ويمكن أن نطلق على الأول تعبير الأمن الوطني وعلى الثاني تعبير الأمن القومي العربي، وأن نؤكد على أن الأمن الوطني هو جزء من كل، وأن أمن كل قطر عربي يرتبط بأمن الدول العربية الأخرى.

مفهوم منطقة الأمـــن :

يقصد بمناطق الأمن لدولة ما أو لمجموعة من الدول تلك المناطق التي يمكن أن تؤثر مباشرة على سلامتها واستقرارها من خلال ارتباطها الوثيق بمصالحها وسياستها الإستراتيجية، ويمكن أن تحدد منطقة الأمن وفقًا لثلاثة معايير :ـ

(أ) **المعيار الجغرافي:** ويعنى مايتضمنه عنصر الجوار من صلات طبيعية وبشرية ومايوجده من تفاعلات ومصالح اقتصادية وأمنية ينعكس على الأطراف المتجاورة إيجابًا أو سلبًا.

(ب) **المعيار السياسي أو الأيديولوجي:** وهو الذي يتعلق بالعقيدة السياسية للدولة وماتتصدى له من أهداف ونوع الأفكار السائدة فيها بما توجده من ارتباطات وانتماءات.

(جـ) **معيار قوة الدولة:** هناك علاقة إيجابية بين قوة الدولة ونطاق أمنها، فكلما ازدادت قوة الدولة وتنوعت مصالحها وتعددت ارتباطاتها اتسع نطاق أمنها.

وكما هو واضح فأن هذه المعايير متفاوتة من حيث نسبة الثبات والاستمرار[٢].

من هنا فإن أي نظرة لخريطة المنطقة العربية لابد أن تتوقف أمام البحر الأحمر كأحد مناطق الأمن الرئيسية من زاوية الأمن العربي.

فالبحر الأحمر يقع في قلب الوطن العربي وتطل على مياهه ثمان دول عربية هي: الأردن، السعودية، اليمن الشمالي، اليمن الجنوبي، وتقع على الساحل الشرقي للبحر الأحمر، وتقع على الساحل الغربي كل من مصر، السودان، جيبوتي، الصومال.

وبهذا يتبين أن السواحل العربية تشكل نحو ٢ر٩٠٪ من الطول الإجمالي لسواحل البحر الأحمر[٣].

لذا فإن أهمية البحر الأحمر بالنسبة للدول العربية يمكن أن تثار من جانبين:

الأول : هو الجانب العسكري الأمني :

- فالبحر الأحمر يعتبر محورًا مهمًا للأمن العربي بصفته شريانًا استراتيجيًا حيويًا للمواصلات البحرية العربية الداخلية والخارجية فإذا ماتعرض هذا الممر لأي نوع من أنواع السيطرة أو التهديد فإن ذلك ينعكس بدوره على الأقطار العربية المطلة عليه وبالتالي يهدد أمنها [٤].
- يشكل البحر الأحمر ضرورة استراتيجية للأمن العربي لامتداده من مركز كتلة الأرض العربية، وتقريبًا كل البلدان التي تقع على ساحليه هي عربية، لذلك فالبحر الأحمر يعتبر العمق الإستراتيجي للبلدان العربية التي تقع على ساحليه، وثمة مثل يوضح الأهمية التي يتسم بها البحر الأحمر بالنسبة إلى الأمن العربي: فعندما قصفت إسرائيل المنشآت البحرية لمصر في سفاجة والغردقة وغيرهما من الأهداف فيما وراء الأقصر على البحر الأحمر خلال حرب الاستنزاف (١٩٦٨ ــ ١٩٦٩م) نقلت مصر جزءاً من قواتها الجوية إلى وادي سيدنا شمال الخرطوم وإلى قواعد جوية سودانية أخرى، كما نقلت وحدات بحرية مؤقتًا إلى موانيء السودان واليمن الشمالي واليمن الجنوبي، كذلك وخلال حرب أكتوبر ١٩٧٣م أظهرت البحرية العربية مدى الأهمية الإستراتيجية الكبيرة للبحر الأحمر بالنسبة إلى الأمن العربي وخصوصًا في الصراع العربي مع إسرائيل[٥] .
- كما يرتبط بالبحر الأحمر أيضاً أمن الأراضي العربية في الداخل التي تقع في قلبها المناطق الإستراتيجية العربية والثروة الاقتصادية إذ يشكل البحر الأحمر العمق الدفاعي والإستراتيجي لتلك الأراضي والتي ربما تكون عرضة لهجوم عدائي محتمل والتي تحتوي على خطوط مواصلات تتضمن مرافيء وقنوات، ومضايق ومطارات كذلك تحتوي على منشآت اقتصادية الخ[٦] ...
- كما أنه المنفذ البحري الوحيد لكل من السودان، والأردن، واليمن الشمالي، وجيبوتي إذ يمكن تهديد أمن هذه الأقطار في حالة فقدانها لمنافذها على هذا البحر.

والثاني : هو الجانب الاقتصادي :

- فحركة الملاحة في البحر الأحمر تمثل المصدر الأساسي للدخل في اليمن الجنوبي ومصدرًا هامًا للدخل في مصر وجيبوتي وأي تهديد أو إعاقة لسير السفن في أي

جزء منه فإنه سوف ينزل بهذه الدول أضرارًا اقتصادية جسيمة[٨].

- يعتبر البحر الأحمر الممر الرئيسي الذي يتدفق عبره البترول العربي إلى أسواق التصدير لاسيما وأن اقتصاديات معظم الدول العربية تعتمد بصفة أساسية على تصدير البترول الذي يشكل مابين ٩٣ ــ ١٠٠٪ من مجموع صادرات بعض الدول العربية كالسعودية والعراق والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان.

ويتضح من ذلك أن الخليج العربي وإن كان يعتبر مركز ثقل من الناحية الاقتصادية فإن أهميته تلك تعتمد اعتماداً كلياً على البحر الأحمر ومضايقه من ناحية التسويق والنقل اذ لو تأثرت الحركة من خلاله لترتب على ذلك نتائج خطيرة للغاية تؤدي إلى انهيار الموارد الاقتصاديه للكثير من الدول العربية وغيرها من التي تطل على هذا البحر أو تتصل به بأي نوع من أنواع الاتصال[٩].

- أيضًا فإن وجود ثروات معدنية في قاع البحر الأحمر بالإضافة إلى البترول تزيد من أهميته جغرافياً وقوميًا بالنسبة للمجموعة العربية، فإذا ماتعرضت تلك الثروات للخطر فإن ذلك سيلحق أضرارًا اقتصادية بتلك الدول العربية المطلة عليه[١٠].

ومن خلال ماتقدم يتبين بأن للبحر الأحمر أهمية إستراتيجية بالغة بالنسبة إلى الأمن القومي العربي بصفة عامة والأمن الوطني للدول العربية المطلة عليه بصفة خاصة.

ثانياً : الصراعات الدولية الحديثة في حوض البحر الأحمر :

احتدم التنافس في السنوات الأخيرة بين الدول العظمىٰ خصوصًا بعد حدوث بعض المتغيرات الرئيسية في الساحة الدولية وفي مقدمتها حرب أكتوبر ١٩٧٣م، أزمة الطاقة العالمية، وكثافة التغيرات الإجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية في دول افريقيا مما أدى إلى ارتفاع درجة التنافس الدولي في دول المنطقة[١١].

لقد ظهر الوجود العسكري السوفيتي في المنطقة عام ١٩٥٥م بعد صفقة الأسلحة التشيكية لمصر ثم تزايد هذا الوجود بعد حرب عام ١٩٥٦م مستغلاً الصراع العربي الإسرائيلي، ومن ثم أصبح الوجود السوفيتي في المنطقة قوة تؤثر على مجريات الأحداث بعد

حرب ١٩٦٧م مباشرة، فقد دفعت موسكو إلى المنطقة بقوات بحرية جديدة نتيجة التسهيلات التي منحها جمال عبدالناصر لها في الموانىء المصرية بهدف الحد من الإنطلاق الإسرائيلي المعبر عن قوة الغرب ونفوذه في منطقة الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت أخذ الإتحاد السوفيتي يدعم قواته البحرية في المحيط الهندي ثم تزايد ثقل الوجود السوفيتي بتزايد احتياجات مصر العسكرية خلال مرحلة الاستنزاف وتوقيع معاهدة صداقة سوفيتية مصرية في مايو عام ١٩٧١م، إلا أن هذه المعاهدة لم تؤخذ مأخذ الجد فسرعان ما تم طرد الخبراء السوفييت من مصر في ١٧ يوليو عام ١٩٧٢م على أن حكومة موسكو نجحت في إيجاد مايعوض فقدان نفوذها في مصر بالحصول على تسهيلات هامة وكبيرة في ميناء بربره الصومالي بعد توقيع معاهدة صداقة وتعاون مع الصومال في يوليو عام ١٩٧٤م بالإضافة إلى دعم وجودها العسكري في اليمن الجنوبي والتسهيلات الممنوحة لها في ميناء عدن.

وهكذا فقد وطد الاتحاد السوفيتي أقدامه في الجزء الإستراتيجي الجنوبي للبحر الأحمر بدأه في الصومال ثم في اليمن الجنوبي (١٢).

أما الولايات المتحدة فكان لها وزنها وثقلها الهامان في عهد أثيوبيا هيلاسيلاسي في الوقت الذي كان فيه للاتحاد السوفيتي نفوذ كبير في الصومال، ولكن سرعان ماتبدلت الأدوار في خريطة التنافس الدولي في المنطقة فأصبح للإتحاد السوفيتي نفوذ في أثيوبيا مما أدى إلى تقلص الوجود الأمريكي فيها وذلك بعد تغير نظام الحكم وتولي منغستو ماريام مهام الحكم عام ١٩٧٤م.

بينما أصبح للولايات المتحدة التأثير والنفوذ في الصومال بعد أن طردت الصومال النفوذ السوفيتي وألغت كافة التسهيلات الممنوحة لأسطوله وذلك بسبب انحياز السوفيت إلى أثيوبيا أثناء حربها مع الصومال.

من هنا نجد أن الصراع في القرن الأفريقي والذي تم تعزيزه بأطراف دولية له انعكاسات خطيرة على الوضع في جنوب البحر الأحمر (أي مداخله الجنوبية) فكما قيل: أن من يسيطر على الأطراف يسيطر على القلب. كذلك فإن إقليم أريتريا والمدعم من قبل نظم عربية مختلفة الإتجاهات والأيديولوجية يتبدل وضعه في خريطة التنافس الدولي بين العملاقين أيضًا فالإتحاد السوفيتي الذي كان مؤيدًا لأريتريا وثورتها منذ بداية الخمسينات أصبح اليوم يشجع نظام منغستو في أثيوبيا على سحق الثورة في أرتيريا سعيًا

وراء دعم الوجود السوفيتي في أثيوبيا وبالتالي على مشارف البحر الأحمر، أما الموقف الأمريكي السلبي تجاه تحرير أريتريا فيثير علامة استفهام كبيرة إلا أن الإجابة عليها لايمكن أن تغيب عن نظرة المحللين وذلك لأنه إذا ماتم تحرير هذا الإقليم الذي يحظى بالمساندة العربية فإن هناك احتمالاً كبيرًا أن ينضم هذا الإقليم إلى جامعة الدول العربية وبالتالي سوف يكون له تأثير على مجريات الأمور في منطقة البحر الأحمر(١٣).

أما الوجود البحري للعملاقين في مدخل البحر الأحمر إلى الجنوب حيث المحيط الهندي فإنه يزداد يومًا بعد يوم وخاصة الولايات المتحدة التي لها وجود عسكري في عدد من القواعد الموجودة في المحيط الهندي مثل دييجوجارسيا وموريشيوس ومالديف، ويدعم النفوذ الأمريكي الأدوار التي تقوم بها عدة دول أخرى مثل فرنسا وإسرائيل وعدد من الدول المطلة على البحر الأحمر(١٤).

باختصار شديد يمكن القول أن سياسة كل من الدولتين العظميين في منطقة البحر الأحمر تقوم أساسًا على استغلال حاجة دول المنطقة للمساعدات المالية والتقنية والعسكرية كوسيلة لتحقيق المصالح الوطنيه لكل منها والاستفادة من المشاكل الإقليمية من عرقية وسياسية واقتصادية وبالتالي التدخل في شئونها وكسبها لأحد الطرفين، من هنا نجد أن المصالح الأمريكية تتركز حول مركزها التنافسي الإستراتيجي مع العملاق السوفيتي وحول البترول والاستثمارات، أما المصالح السوفيتية فتتركز حول الوصول للمياه الدافئة وتوسيع النفوذ وفرض الهيمنة ومناوأة أمريكا، وتهديد المصالح الغربية.

جملة القول أن كلاً من الدولتين تميل إلى اتخاذ موقف متماثل من حيث الجوهر، فكل منهما تفضل حرية الملاحة في البحر الأحمر وعبر مضايقه ومداخله نظرًا لما لها من مصالح استراتيجية مرتبطة بقدرتها على تحريك أساطيلها على امتداد البحر المتوسط والمحيط الهندي(١٥).

أما فرنسا فقد ظلت تسيطر على عفار وعيسى حتى عام ١٩٧٧م عندما أعلن استقلال جمهورية جيبوتي، ولكن لأهمية جيبوتي الإستراتيجية من ناحية، وللخلافات الكامنة بينها وبين كل من أثيوبيا والصومال من ناحية أخرى، فقد استمر الوجود العسكري الفرنسي فيها بعد الاستقلال(١٦).

ثالثاً : الصراعات الإقليمية في حوض البحر الأحمر :

١ ــ تبرز إسرائيل في خريطة الصراع في حوض البحر الأحمر حيث تسعى إلى فرض وجودها فيه وبشكل واضح خصوصًا بعد عام ١٩٧٣م وإن كان للسياسة الإسرائيلية جذورها وأبعادها التي تمتد إلى ماهو أبعد من ذلك بكثير.

لقد كتب موشي ديان في مؤلفه بعنوان: «مذكرات حملة سيناء: «إن واحدة من أهم قضايا الصراع بين إسرائيل ومصر هي حرية الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر»، وكان يقصد بذلك، كما أوضح هو، حرية استخدام كل من مضيقي تيران وقناة السويس.

كما تسعى إسرائيل أيضًا إلى إثارة العالم حول باب المندب بسبب ماوقع لها في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣م، وكذلك إثارة مخاوف جميع الدول من وجود المضيق وجزره في نطاق السيطرة العربية.

إن الأهداف الإسرائيلية في البحر الأحمر متعددة، منها أولاً ضمان الملاحة التجارية لميناء إيلات، وتوسيع التجارة مع الدول الإفريقية والآسيوية وخصوصاً شرق وجنوب أفريقيا واستراليا وتوفير احتياجاتها من النقط الخام.

٢ ــ العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية التي لها أهمية خاصة بالنسبة لإسرائيل حيث تعتبر أثيوبيا جسرها الذي يوطد أقدامها في إفريقيا لتثبيت وضع عسكري استراتيجي في مدخل البحر الأحمر وقد دعمت هذا الوضع ــ تاريخيًا ــ عدة اعتبارات:

- أن كلاً من أثيوبيا وإسرائيل يمثل نوعًا من الهامش الإقليمي في المنطقة على حدود الدول العربية.
- نمو العلاقات الاقتصادية والعسكرية بينهما في عهد الإمبراطور هيلاسيلاسي التي تمثلت في عديد من الشركات الإسرائيلية والمختلطة، وبالتدريب وتزويد الخبرة الفنية.
- وجود جالية يهودية في أثيوبيا، تعتبر من أقدم الجاليات اليهودية في العالم وتعرف باسم الفلاشا، والتي عملت إسرائيل على مساعدتها اقتصاديًا واجتماعيًا.
- استغلت إسرائيل دعم بعض الدول العربية وتأييدها لاستقلال أريتريا لكسب ود أثيوبيا.

ومازال الدعم العسكري الإسرائيلي لأثيوبيا مستمرًا و يتمثل في تزو يدها ببعض الأسلحة والمعدات اللازمة لحرب العصابات ضد الثورة الأر يتر ية [١٧].

وإذا تتبعنا قضايا الصراع الإقليمي الذي يدور بين بعض دول المنطقة والذي يوفر البيئة الموضوعية لتدخل القوى الخارجية فإننا نجد أن الصراع في القرن الأفر يقي يعتبر من أهم الصراعات في حوض البحر الأحمر حيث يتحكم القرن الأفر يقي في طرق الملاحة العالمية شمالاً عبر البحر المتوسط وجنوبًا وشرقًا عبر المحيط الهندي وخليج عدن كما أنه يعتبر مدخلاً ونقطة وثوب على وسط وجنوب القارة من جهة الشرق بالإضافة إلى مايشكله كحلقة هامة من حلقات الأحزمة الإستراتيجية التي تحاول أن تفرضها الدول الكبرى، و يدور الصراع في القرن الأفر يقي حول مطالب إقليمية وقد تلاقت، في معظمها، الملامح الأساسية لنزاعات الحدود بين عدد من دول أفر يقيا مع المظاهر الرئيسية والطبيعية والتاريخية لمشكلات تصفية الاستعمار في القرن.

من هنا فإننا سنتطرق إلى أهم المشاكل الدائرة في القرن الأفر يقي والأسلوب الذي تنتهجه الدولتان العظميان تجاهها.

(أ) الثورة الار يترية: وهي منقسمة إلى ثلاث فصائل:

١ ــ **جبهة تحر ير أر يتر يا ــ المجلس الثوري،** وهي جسم الثورة وجبهتها الثور ية العر يضة حيث تمثل استمرار ية الجبهة التي نشأت منذ عام ١٩٦٠م وتركز الجبهة في تحليلها السياسي على عدائها للاستعمار الأثيوبي كما تقدر الخطوات الاجتماعية التي يقوم بها النظام الحالي في أثيوبيا وتعمل الجبهة منذ منتصف الستينات على الاقتراب من الدول الإشتراكية في العالم، ولما كانت جبهة تحر ير أر يتر يا ترفع شعارات يسار ية فقد أمدتها موسكو بالعون المادي والعسكري وذلك في عهد الإمبراطور هيلاسيلاسي، أما بعد سقوطه وقيام نظام جديد في أثيوبيا موال للإتحاد السوفيتي فقد كف عن تأييده للجبهة وسعى إلى استقطابها وتطو يعها للحل الذي ير يده.

٢ ــ **قوات التحرير الشعبية :** وهي التي انفصلت عن جبهة تحر ير أر يتر يا منذ

عام ١٩٦٩م وحملت اسم قوات التحرير الشعبية التي تجمع القوى المتعددة خارج جبهة تحرير أريتريا. وتتبنى قيادة قوات التحرير سياسة الحصول على أكبر قدر من المساعدات الخارجية للكفاح ضد أثيوبيا وهو نهج يجعل سلوكها الداخلي عسكريًا فقط، وهي تهاجم الدول الإشتراكية لاسيما الإتحاد السوفيتي وكوبا [١٨].

٣ ــ **الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا:** التي انفصلت عن قوات التحرير الشعبية سنة ١٩٧٦م ويتفق برنامجها مع جبهة التحرير في العداء للنظام الأثيوبي.

وقد سعت موسكو سعياً حثيثًا إلى استقطاب بعض قادة فصائل الثورة من خلال ماأسمته بالطرح الإشتراكي للقضية وكانت تأمل في نهاية المطاف التوصل إلى صيغة تعطي لأريتريا حكمًا ذاتيًا داخل إطار الوطن الأثيوبي إلا أن محاولات السوفيت التي تركزت بصفة أساسية على المجلس الثوري لم تلق آذانًا صاغية من معظم فصائل الثورة برغم التناقضات الفكرية بينها، غير أن الإتحاد السوفيتي لم يركن إلى اليأس بل مازال يأمل في حمل قادة الثورة على قبول حكم ذاتي داخل إطار الوطن الأثيوبي وعلى هذا الأساس فإنه يعمل على تعزيز حزب العمل الأريتري الذي ظهر مؤخرًا ودعمه ماديًا ومعنويًا حتى يتمكن من الإنفراد بالساحة محاورًا وحيدًا باسم شعب أريتريا.

في حين تردد دول الغرب الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية أن القضية ذات طبيعة خاصة وأغلب الظن أن معظمها يؤيد إقامة إتحاد فيدرالي بين أريتريا وأثيوبيا يختلف في كيانه عن ذلك الإتحاد الوهمي الذي فصمه هيلاسيلاسي سنة ١٩٦٢م [١٩].

ولاشك أن الأطراف المحلية هي التي خلفت الصراع الإقليمي وهي التي قررت الإستعانة بطرف دولي لمساندتها خاصة من الناحية العسكرية.

(ب) الصومال وأثيوبيا :

بينما يطالب الصومال بتحقيق وحدته القومية وذلك بإدخال أوجادين وعفر وعيسى

ضمن أراضيه نجد الدول المجاورة ترفع ادعاءات معاكسة، فأثيوبيا كانت تطالب بضم إقليم عفر وعيسى وفرنسا قبل استفتاء سنة ١٩٧٧م كانت هي الأخرى تطالب بضمه إلى الممتلكات الفرنسية مثل جزيرة رينون في المحيط الهندي. ولما كانت المادة السادسة من دستور دولة الصومال تنص على «تحقيق وحدة الأراضي الصومالية» فإن رد الفعل كان يعني مطالبة أثيوبيا بإقليم أوجادين، ومطالبة كينيا بالإقليم الشرقي انفدى، كذلك مطالبة فرنسا بإقليم عفر وعيسى، على أساس أن المناطق الثلاث تسكنها قبائل صومالية، ولما فشلت الجهود السلمية الصومالية في تحقيق مطالبها الإقليمية نشبت الحرب على الحدود الصومالية الأثيوبية في يناير ــ فبراير سنة ١٩٦٤م لكنها لم تستمر أكثر من شهرين حيث أعادت اتفاقية الخرطوم التي وقعها الجانبان المتصارعان الموقف إلى ماكان عليه قبل الحرب، إلا أنه استجدت عوامل جديدة أهمها الإنقلاب العسكري في الصومال في ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٩م ووصول الجنرال محمد سياد بري إلى رئاسة الدولة فاحتل الدفاع والشئون الخارجية مكانة هامة في السياسة الصومالية الجديدة كما اتسعت مجالات المعونة العسكرية السوفيتية على نحو يمكن معه القول أنه في عام ١٩٧٤م أصبحت القوات الجوية الصومالية تمتلك أكبر قدرة على القتال بين دول أفريقيا السوداء كما أصبحت للصومال قوات مدرعة مجهزة تجهيزًا جيدًا، وقد أدى هذا التعاظم في القدرات العسكرية الصومالية إلى الإخلال بالتوازن العسكري في المنطقة ثم تتابعت التطورات وأهمها قيام الحكم العسكري في أثيوبيا في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٧٤م مما أدى إلى قلب المعطيات التقليدية في اللعبة التي تقوم بها الدول الكبرى في منطقة القرن الأفريقي، وقد انعكس هذا التغير على الصراع القائم في المنطقة على نحو عجل باندلاع الحرب الصومالية الأثيوبية الثانية في عام ١٩٧٨/٧٧م وقد تصاعدت الحرب في المنطقة في ظل عاملين استجدا في القرن الأفريقي هما:

الاختيار السوفيتي للورقة الأثيوبية على حساب الصداقة مع الصومال ثم التقارب الذي جرى بين الصومال والدول العربية والغرب.

إن هذين العاملين قد جعلا من ساحة القتال لأول مرة في تاريخ المنطقة مسرحًا للتنافس الجاري بين الدولتين العظميين، وبالرغم من التنافس الأمريكي السوفيتي في المنطقة والعوامل الإقليمية في حوض البحر الأحمر فإن القوة الصومالية وتطلعها إلى الصومال الكبرى هي في نهاية الأمر التي تقف في وجه القومية الأثيوبية [٢٠].

ثالثا : مخاطر الصراعات الدولية والإقليمية وتأثيرها على أمن البحر الأحمر :

يمكن تلخيص هذه المخاطر فيمايلي :

١ ــ أدى تدخل القوى العظمى في شئون دول المنطقة إلى تأجيج نار الفتنة والعداء بينها مستغلة في ذلك عوزها المالي وضعفها العسكري، كذلك وجود مشاكل الأقليات وتعدد الإنتماءات الفكرية والدينية والطائفية، فانتهزت القوتان العظميان هذا الضعف ليؤازر كل منهما طرفًا ضد الآخر لكونه من الدول الصديقة أو الحليفة لها فظهرت في المنطقة أربع سياسات مختلفة: **الأولى: اتخذت من الاتحاد السوفيتي حليفًا ومعينًا فقدمت له كافة التسهيلات، والثانية: رأت في الولايات المتحدة الحليف والمعين فقدمت له أيضاً نفس التسهيلات وتدعي في ذلك بأنها تدافع عن نفسها أمام ماتعتبره تهديدًا موجهًا إليها من الأولى، أما الثالثة: فقد عارضت الوجود الأجنبي تمامًا بعكس الرابعة التي باركت هذا الوجود وأيدته**[٢١].

٢ ــ اتجاه إسرائيل لدعم مبدأ حرية الملاحة في البحر الأحمر وضمان عدم إغلاق مضايقه وخصوصًا مضيق باب المندب في وجه تجارتها وذلك بالسعي إلى تعميق الخلاف بين دول البحر الأحمر والحيلولة دون تقريب وجهات نظرها للوصول إلى صيغة بشأن تأمينه.

٣ ــ اتجاه أثيوبيا المعارض لأية ترتيبات جماعية في البحر الأحمر وعدم تحمس اليمن الجنوبي لذلك وتأكيدها على إشراك أثيوبيا في أية ترتيبات مقبلة علمًا بأن أثيوبيا ترفض الوصف الذائع للبحر الأحمر بأنه بحيرة عربية[٢٢].

المبحث الثاني

الاستراتيجية الاسرائيلية في البحر الأحمر وتأثيرها على أمنه

بدأت الإستراتيجية الإسرائيلية حيال البحر الأحمر عام ١٩٤٩م وذلك بعد استيلاء إسرائيل على قرية أم رشراش الأردنية المطلة على خليج العقبة والتي شيدت عليها مايعرف باسم ميناء إيلات.

وبهدف الإتصال مع العالم الخارجي عن طريق البحر الأحمر، فقد بدأت إسرائيل في تكثيف وجودها في هذا البحر واستخدامه من أجل تحقيق أهدافها العسكرية والاقتصادية والسياسية فسعت إلى مد نفوذها وسيطرتها على مواقع أخرى من منطقة البحر الأحمر عن طريق وضع اليد بالقوة تنفيذًا لسياستها التوسعية والتسلطية (٢٣).

ونتيجة لهذا فقد دلل رئيس حكومة العدو دافيد بن غريون عن تطلعات إسرائيل إلى السيطرة على البحر الأحمر. فلقد صرح في أواخر عام ١٩٤٩م عن أمله بأن يصبح ميناء إيلات ميناء تجاريًا وعسكريًا يخدم إسرائيل لكي تنطلق منه أساطيلها التجارية لتصل إلى شرق أفريقيا وإلى الشرق الأقصى وإلى أي مكان في آسيا وأفريقيا بالإضافة إلى استخدامه كقاعدة عسكرية بحرية للقيام بأية عمليات عسكرية ضد الدول المجاورة وعلى الأخص مصر وغيرها من الدول العربية (٢٤) ومع ازدياد هذه الأطماع الإسرائيلية بدأت عدة دول عربية ومنها مصر والسعودية والأردن تشعر بالخطر الإسرائيلي المستفحل، قامت السلطات المصرية بتعزيز جزيرتي تيران وصنافير عسكرياً ومحاصرة إسرائيل بحرياً مما دفع بإسرائيل إلى استخدام القوة لفك هذا الحصار وذلك عام ١٩٥٦م عندما اتفقت مع فرنسا وبريطانيا على شن حرب ضد مصر وهو مايعرف بالعدوان الثلاثي، وقد كانت إسرائيل تهدف من هذه الحرب إلى كسر الحصار المصري وبالتالي تأمين رأس الجسر الذي أقامته

في خليج القبة وتطويره عن طريق استخدامه كممر مائي دولي. وبهذا استطاعت إسرائيل من خلال سيطرتها على شرم الشيخ وخليج تيران تأمين منفذ لها في البحر الأحمر. وبعد انسحاب القوات الإسرائيلية من شرم الشيخ وتيران وسيناء ظل هذا المنفذ مفتوحاً بعد رفع الحصار عندما رابطت القوات الدولية في منطقة شرم الشيخ لتأمين سلامة وحرية الملاحة في مضايق تيران وخليج العقبة مما ساعد على ازدهار ميناء إيلات [٢٥]. هذا بالإضافة إلى تطور العلاقات الإسرائيلية السياسية والعسكرية والاقتصادية مع الدول الأفريقية والآسيوية وأثيوبيا، وجنوب أفريقيا وروديسيا ــ زمبابوي. ثم اليمن الجنوبي في باب المندب عندما كان تحت الحكم البريطاني. وحتى استقلال اليمن الجنوبي سعت إسرائيل بمساعدة بريطانيا إلى الهبوط في عدن اذ كانت تستخدم عدن، وهي نقطة الوصل بين كينيا وإيران، كمركز توزيع في المنطقة لمنتجاتها الخفيفة.

ففي عام ١٩٦٧م أصبح البحر الأحمر له أهمية بالغة لدىٰ إسرائيل فهي تعتبره طريقًا استراتيجيًا من خلاله تصدر منتجاتها إلى أفريقيا وآسيا واستراليا ومن خلاله أيضًا تستورد حاجتها وخاصة النفط، فإسرائيل حتى عام ١٩٧٩م كانت تشتري معظم نفطها من إيران وتشحنه إلى إيلات عن طريق البحر الأحمر، فالنفط يعتبر جزئيًا أحد العوامل التي تدفع إسرائيل إلى ممارسة نشاطاتها البحرية في البحر الأحمر [٢٦].

وقبل عدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧م كانت إسرائيل قد أكملت استعداداتها من أجل السيطرة على أجزاء أخرى في البحر الأحمر مع العلم أن ملاحتها كانت تسير فيه دون أية عوائق وذلك لوجود قوات الطوارىء الدولية في مضيق تيران. ونتيجة لاستعدادات إسرائيل ونواياها وأطماعها التوسعية أعلن الرئيس جمال عبدالناصر في ١٩٦٧/٥/٢٢م إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية وحظر مرور البضائع الإسرائيلية فيه والمتجهة إلى اسرائيل ولو كانت على سفن غير إسرائيلية. ونتيجة لهذا الاعلان المصري شن العدو الصهيوني عدوانه في ١٩٦٧/٦/٥م ضد ثلاث دول عربية وتمكن العدو خلال هذا العدوان من السيطرة على الساحل الشرقي لسيناء والجزر الواقعة في المدخل الشمالي، تيران وصنافير وجزء من خليج السويس [٢٧].

وبعد انتهاء الحرب أخذت إسرائيل تسعى إلى ضمان حرية ملاحتها في البحر الأحمر فبادرت بوضع استراتيجية جديدة خصوصًا بعد إغراق مدمرتها (إيلات) على يد البحرية

المصرية في ٢١/ أكتوبر/ ١٩٦٧م وتمثلت هذه الإستراتيجية في الإتجاهات الآتية :ـ

١ ـ العمل على زيادة عدد الزوارق البحرية وإمدادها بالصواريخ.

٢ ـ الحصول على غواصات من بريطانيا تلائم قدرات إسرائيل القتالية وعملياتها الحربية في المستقبل.

٣ ـ الإعتماد على الصناعات الإسرائيلية المحلية لإنتاج المعدات الحربية البحرية المطلوبة.

٤ ـ العمل على تزويد قواتها البحرية بطائرات الاستطلاع والتغطية الجوية لمهاجمة الأهداف أو الدفاع عن قواتها خلال الهجوم عليها كما سعت إسرائيل أيضاً إلى تركيب محطات للرادار على الساحل الأريتيري وخصوصًا في جزيرة حالب.

ولدعم الوجود الإسرائيلي في البحر الأحمر وخاصة في باب المندب سعت إسرائيل إلى احتلال بعض الجزر الصغيرة المتناثرة ذات الموقع الإستراتيجي في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر إما مباشرة أو بالإعارة والتأجير من أثيوبيا وذلك بالتعاون والتنسيق بينها وبين أثيوبيا والولايات المتحدة. ومن هذه الجزر. حالب، ودهلك، وحنيش الكبرى والصغري وهي تابعة لأريتريا. وبهذا أصبح الوجود الإسرائيلي في عدد من جزر البحر الأحمر يشكل تحدياً مباشراً للأقطار العربية خصوصاً بعد نمو العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية.(٢٨)

إلا أنه في حرب ١٩٧٣م ونتيجة للتنسيق العربي الذي تم لأول مرة في مجال تأكيد حق العرب في تجسيد سيادتهم على مياههم وخاصة البحر الأحمر **وقف العرب في مواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية للسيطرة على البحر الأحمر والدليل على ذلك الحصار الذي فرضته القطع البحرية المصرية بالتعاون مع سلطات اليمن الجنوبي واليمن الشمالي فقد أدت هذه الخطوة إلى أغلاق باب المندب أمام السفن الإسرائيلية وقد برهنت هذه الخطوة على أن في مقدور الدول العربية الواقعة على سواحل البحر الأحمر أن تفرض السيادة القومية على هذا الممر وعلى مضايقه وجزره لو أنها انتهجت استراتيجية عربية موحدة**(٢٩).

لقد أدركت إسرائيل من خلال الحصار العربي الذي فرض عليها في باب المندب عام ١٩٧٣م وبعد توقيعها لاتفاقية فصل القوات مع مصر أدركت أنه لابد لها من وضع استراتيجية جديدة تضمن لها عدم إغلاق المضيق الهام فسعت جاهدة تساعدها في ذلك الولايات المتحدة إلى تثبيت أقدامها في أثيوبيا بالرغم من تغير نظام الحكم هناك، وقد

أصبحت الإستراتيجية الإسرائيلية تعمل في اتجاهين أولهما تصعيد صراعات منطقة البحر الأحمر وتأييد فكرة تدويل مضيق باب المندب، ومعارضة أي استراتيجية عربية ترمي إلى تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، بينما يعتمد الاتجاه الآخر على دعم علاقاتها بأثيوبيا ومن ثم فقد اصبحت الحيلولة دون نجاح الثورة الأريتيرية في مقدمة الإهتمامات الإسرائيلية في المنطقة (٣٠).

إن المفهوم الإسرائيلي للعلاقات مع أثيوبيا ينطلق من قاعدة محاولات إسرائيل للسيطرة على البحر الأحمر خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م بغية تحقيق أهدافها الإستراتيجية والاقتصادية.

وتتمثل أهداف إسرائيل الإستراتيجية في البحر الأحمر في سعيها إلى فرض وجودها البحري في مياهه وتأمين ملاحتها خصوصًا في منطقة جنوب البحر الأحمر، لذلك خصصت زوارق حراسه سريعة لمرافقة السفن التجارية التي تحمل بضائع إسرائيلية مرورًا بباب المندب حتى المحيط الهندي، كما تتمثل في خلق عمق استراتيجي ووجود عسكري مباشر يشتت الجهد العربي العسكري في البحر الأحمر فضلاً عن كسر طوق الحصار العربي السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى حماية حرية تجارتها الخارجية مع البلدان الأفرو ــ آسيوية عن طريق الحفاظ على حرية الحركة التجارية في المنطقة. ودعمًا لهذه الإستراتيجية تبذل إسرائيل نشاطًا متزايدًا من أهمهه الدعم المستمر للقمع الأثيوبي ضد الشعب الأريتيري حيث أنها تعتبر أمن أثيوبيا وسلامتها هما ضمان أمن إسرائيل. هذا بالإضافة إلى أهدافها الاقتصادية في البحر الأحمر لكونه يحتوي على كميات من البترول وثروات هائلة من المعادن كالذهب والفسفور والمنجنيز والنحاس والبوتاسيوم والتي ترى إسرائيل أنها ستصبح مصدرًا اقتصاديًا هامًا تستفيد منها في المستقبل (٣١).

ومن خلال هذه الإستراتيجية والإستراتيجيات التي سبقتها يتبين لنا أن خطورة إسرائيل على الأمن العربي بشكل عام والبحر الأحمر بشكل خاص يكمن في تطور قوتها العسكرية كمًا ونوعًا واستخدامها لهذه القوة واعتمادها عليها منذ نشأتها.

كما أن إسرائيل تطمع في التوسع والهيمنة في البحر الأحمر وذلك على حساب الدول العربية.

من هنا فإن إسرائيل تعتبر حرية الملاحة في البحر الأحمر أمرًا ضروريًا لأمنها وتجارتها لذلك فهي تعارض وتقاوم كل فكرة تهدف لتحويل البحر الأحمر إلى بحيره عربية تحت السيطرة العربية (٣٢).

«والحقيقة أنه من الصعب تحقيق الاستقرار في منطقة البحر الأحمر مع وجود طموحات ايران وإسرائيل في الهيمنة والتوسع في منطقة البحر الأحمر والخليج العربي مالم يتم التوصل إلى حل شامل للصراعات العربية ــ الإسرائيلية، والعربية ــ الإيرانية، وما الألغام التي تفجرت على طول البحر الأحمر في صيف ١٩٨٤م. إلا مؤشرًا لما يمكن أن يحصل للبحر الأحمر في المستقبل في ظل غياب سيطرة عربية محكمة عليه» (٣٣).

هوامش الفصل الثاني

(١) د. علي الدين هلال، «**الأمن العربي والصراع الإستراتيجي في منطقة البحر الأحمر**، «المستقبل العربي، العدد ٩، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩م) ص٩٨.

(٢) د. على الدين هلال، نفس المرجع، ص٩٩.

(٣) صلاح الدين حافظ، **صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي**.

(٤) د. عبد الله عبد المحسن السلطان، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤م) ص١٧٩.

(٥) د. عبد الله عبد المحسن السلطان، نفس المرجع، ص٢٩١.

(٦) د. عبد الله عبد المحسن السلطان، نفس المرجع، ص٢٩٢.

(٧) محمود توفيق محمود، «البحر الأحمر في الإستراتيجية الدولية»، **السياسة الدولية**، العدد ٥٧، (القاهرة: يوليو ١٩٧٩م) ص٣٣.

(٨) جمال علي زهران، «نحو إستيراتيجية عربية في البحر الأحمر في ضوء قانون البحار الجديد»، **قضايا عربية**، العدد ٥، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١م)ص١٣٧، ومابعدها.

(٩) أمين هويدي، **أحاديث في الأمن العربي**، ط١ (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠م) ص٣٠.

(١٠) علي عجيل منهل، «**البحر الأحمر وجزره ــ أهميته السياسية والاقتصادية والعسكرية للوطن العربي**»، (جامعة البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة ٤٠، ١٩٨٠م) ص٣٩.

(١١) د. السيد عليوه، **الجوانب في صراعات البحر الأحمر**، **السياسة الدولية**، العدد ٥٩، (القاهرة: يناير ١٩٧٩م) ص٣٩.

(١٢) جمال علي زهران، **القواعد والتسهيلات الأمريكية في الشرق الأوسط**، **السياسة الدولية**، العدد ٦٦، (القاهرة: أكتوبر ١٩٨٨١م) ص١٠٤ ومابعدها.

(١٣) جمال علي زهران، **المرجع السابق**، ص١٣٨ ومابعدها.

(١٤) جمال علي زهران، **نفس المرجع**، ص١٣٩.

(١٥) د. السيدة عليوة، **الجوانب الإستراتيجية في صراعات البحر الأحمر**، **السياسة الدولية**، العدد ٥٩ (القاهرة: يناير ١٩٨٠م) ص٣٩.

(١٦) د. علي الدين هلال، **المرجع السابق**، **ص١٠٣**.

(١٧) د. علي الدين هلال، نف المرجع، ص١٠٤.

(١٨) حلمي شعراوي، **الثورة الأرتيرية وحق تقرير المصير**، **السياسة الدولية**، العدد ٥٠، (القاهرة: أكتوبر

١٩٧٧م) ص١٣٧ ومابعدها.

(١٩) د. فؤاد عبد السلام الفارسي، **قضايا سياسية معاصرة**، الكتاب العربي السعودي، ط١ (جدة: تهامة، ١٩٨٢م) ص١٧٣ ومابعدها.

(٢٠) نبيه الأصفهاني، **المواجهة المسلحة الأثيوبية الصومالية، السياسة الدولية**، العدد ٥٤، (القاهرة: أكتوبر ١٩٧٨م) ص ص٢٣ ــ ٢٧.

(٢١) د. محمود حسن خليل **الموجهات الفاعلة لسياسات البحر الأحمر، مجلة الدراسات الدبلوماسية**، العدد الأول، (جدة: دار البلاد، ابريل ١٩٨٤م) ص ص١١٠ ــ ١١١.

(٢٢) د. علي الدين هلال، **المرجع السابق**، ص١٠٦.

(٢٣) د. محمود حسن خليل، **المرجع السابق**، ص١١٢.

(٢٤) حلمي عبد الكريم الزعبي، **الإستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر، شؤون عربية**، العدد ٤٧، (تونس: سبتمبر ١٩٨٦م) ص١٩٤م.

(٢٥) د. عبد الله عبد المحسن السلطان، **المرجع السابق**، ص١٨٤ ومابعدها.

(٢٦) د. عبد الله عبد المحسن السلطان، **المرجع السابق**، ص١٩٦.

(٢٧) حلمي عبد الكريم الزعبي، **المرجع السابق**، ص١٩٨.

(٢٨) د. عبد الله عبد المحسن السلطان، **المرجع السابق**، ص ص١٩٧ ــ ١٩٨.

(٢٩) حلمي عبد الكريم الزعبي، **المرجع السابق**، ص٢٠٠.

(٣٠) حلمي عبد الكريم الزعبي، **ص ص٢٠٢ ــ ٢٠٤.**

(٣١) **د. أجية يونان جرجس، البحر الأحمر ومضايقه**، (القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٧٧م) ص ص٧٠ ــ ٧١.

(٣٢) د. عبد الله عبد المحسن السلطان، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي، ندوة البحر الأحمر**، (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، شركة مرامر، ١٩٨٥/٥/٤م) ص ص٩٤ ــ ٩٥.

(٣٣) د. عبد المحسن السلطان، **نفس المرجع، ص٩٥.**

الفصل الثالث

أمن البحر الأحمر

سيتم تناول هذا الفصل في مبحثين الأول سيتناول أمن البحر الأحمر وارتباطه بأمن كل من المحيط الهندي والخليج العربي. والثاني سيتناول الجهود العربية نحو تأمين البحر الأحمر.

المبحث الأول

ارتباط أمن البحر الأحمر بالمحيط الهندي والخليج العربي

أولاً : أهمية المحيط الهندي والعلاقة الأمنية بينه وبين كل من البحر الأحمر والخليج العربي :

يغمر المحيط الهندي نحو سبع الكرة الأرضية وتحده شرقًا الجزر الأندونيسية واستراليا، وغربًا السواحل الأفريقية، كما أنه يربط بين آسيا وأفريقيا بالإضافة إلى تحكمه في أهم الممرات المائية في العالم ــ مضيق هرمز في الخليج العربي، مضيق باب المندب في مدخل البحر الأحمر جنوبًا، وقناة السويس في مدخل البحر الأحمر شمالاً.

ومن هذا المفهوم يتبين أن للمحيط الهندي أهمية استراتيجية بالغة، فمنذ بداية الكشوف البرتغالية، وانتشار المد الاستعماري الأوربي وخاصة البريطاني. فقد سعت بريطانيا إلى فرض سيطرتها على هذه الممرات المائية الهامة وخاصة المحيط الهندي من أجل الحفاظ على مستعمراتها في قارتي آسيا وأفريقيا[1].

إلا أن هذه السيطرة انهارت في النصف الثاني من القرن العشرين وبالتحديد في عام ١٩٦٧م، وذلك عندما أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض الذي أشار إلى اعتزامها تخفيض حجم قواتها الموجودة في شرق السويس واتبعت ذلك بتصريحها المشهور في ١٦ يناير ١٩٦٨م الذي جاء ضمن الخطاب الذي ألقاه رئيس وزراء حكومة العمال هارولد ولسون وتحدث فيه عن المشكلات الاقتصادية الحادة التي تواجهها بريطانيا، وعن برنامج جديد للحد من التزاماتها الخارجية. وذكر أن حكومته قررت الإنسحاب عسكريًا من منطقة البحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي قبل نهاية عام ١٩٧١م.

وبالرغم من هذا الإعلان البريطاني بالإنسحاب من تلك المناطق فإن بريطانيا لم تنسحب من المحيط الهندي بل رأت أنه من الضروري البقاء فيه وذلك لأهميته

الإستراتيجية النابعة من تحكمه في طرق الملاحة البحرية. فعمدت إلى اتباع استراتيجية تساعدها على إبقاء سيطرتها على هذا المحيط وذلك بالتعاون مع العملاق الأمريكي. فهي تقدم له الجزر التي تمتلكها في المحيط الهندي بينما تتولى الولايات المتحدة نفقات إقامة القواعد العسكرية عليها، على أن يكون الإشراف العسكري مشاركة بين الدولتين كما حدث في قاعدة ديجوجارسيا [٢].

ونتيجة لذلك وضعت الإستراتيجية الأمريكية أمامها عدة أهداف وهي تدفع بأساطيلها الضخمة للسيطرة على البحار والمحيطات متمثلة في الأسطول السادس في البحر المتوسط، والسابع في المحيط الهادي، والخامس في المحيط الهندي وأهم هذه الأهداف :ـ

١ ـ فرض الحصار البحري لدعم الحصار البري على الاتحاد السوفيتي. وذلك عن طريق السيطرة على أهم المعابر والمضايق والمنافذ الإستراتيجية.

٢ ـ تأمين حقول البترول الضخمة في الجزيرة والخليج العربي وإيران وحماية طرق تدفق البترول منها إلى الغرب الأوروبي الأمريكي والشرق الأقصى الياباني الحليف.

٣ ـ السعي إلى الحصول على بعض التسهيلات البحرية والجوية في أراضي الدول الصديقة في المنطقة كما هو الحال في مصر، والصومال، وكينيا، وعمان، وذلك من أجل حماية منابع النفط وطريق الناقلات من أي تهديد [٣].

أما اهتمام الإتحاد السوفيتي بالمحيط الهندي، والذي يحظى لديه بأهمية استراتيجية خاصة تفوق أهمية المناطق الحيوية الأخرى في العالم، فإن ذلك يرجع إلى ما يلي:

١ ـ تتحكم مياه المحيط الهندي في مجموعة من أهم الممرات المائية في العالم والتي تربط بين قواعد الإرتكاز السوفيتية على المحيط الهادي مثل (فلاديفوستك) وعلى البحر الأسود مثل (سفاستبول).

٢ ـ تأمين سلامة اليابس السوفيتي أمام خطر التهديد النووي الأمريكي المتمركز فوق سطح المحيط الهندي وفي أعماقه، وذلك بعد أن أدخلت الولايات المتحدة منذ منتصف الستينات نظام التسلح البحري النووي والذي يضم السفن وغواصات تحمل صواريخ ذات رؤوس نووية.

٣ ــ الحد من النفوذ الأمريكي في المحيط الهندي والتقليل من فاعلية الأسطول الأمريكي خلال الأزمات الطارئة في المنطقة.

٤ ــ حماية خطوط الملاحة السوفيتية ودعم وجودها في هذه المياه. فقد ركزت الإستراتيجية السوفيتية على التواجد البحري في هذه الممرات المائية العالمية وعلى مقربة من مناطق البترول، ومن هذا المنطلق فقد عمل السوفيت على إيجاد علاقات صداقة مع بعض الدول التي تطل على هذه المعابر والمضايق والمنافذ الاستراتيجية واستطاعوا من خلال ذلك التواجد فوق أراضي هذه الدول الصديقة أو الحليفة(٤).

وخلاصة القول أن كل الدلائل تؤكد أن منطقة المحيط الهندي تحولت إلى مسرح تتزايد أهميته في لعبة الصراع الدولي وترجع أسباب ذلك إلى أهمية الوضع الجغرافي للخليج العربي والبحر الأحمر بالنسبة للعالم أجمع ومايترتب على ذلك من أهمية إستراتيجية لهذين المحورين الهامين.

ثانياً : التأثير الإستراتيجي المتبادل بين البحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي :

إن البحر الأحمر والخليج العربي يعتبران ذراعي المحيط الهندي وهما يتأثران بما يحدث في أي منهما. فهما بحران متوازيان تقريبًا ويتصل كل منهما بأعالي البحار ببوابات بحرية ذات أهمية استراتيجية كبيرة.

فمضيق هرمز هو البوابة البحرية التي تصل الخليج العربي بخليج عمان والمحيط الهندي. ويقابل ذلك بالنسبة للبحر الأحمر مضيق باب المندب الذي يصل هذا البحر بخليج عدن وبحر العرب ثم المحيط الهندي.

وكلاهما طريقان عالميان هامان للإمداد بالبترول(٥).

ولما كان البحر الأحمر تطل على مياهه دول جميعها عربية فيما عدا الكيان الصهيوني وأثيوبيا فقد أصبح مع الخليج العربي يمثلان ركن الحساسية الأولى في كيان العرب.

وأصبحت سلامة الخليج العربي مرتبطة ارتباطًا عضويًا مباشرًا وتاماً بسلامة البحر الأحمر.

وقد أدى تعاظم القوة البحرية لكل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي في المحيط الهندي إلى توفير العمق الإستراتيجي اللازم لوجود القوتين العظميين على مقربة من مدخل البحر الأحمر والخليج العربي.

وقد قاد هذا الإهتمام إلى إيجاد أحزمة تحيط بالمنطقة منها الحزام الشمالي الذي يتكون من الأسطول السادس الأمريكي والقواعد العسكرية الأمريكية في شرق البحر المتوسط، ويتشكل الحزام الجنوبي من القاعدة الأمريكية في الصومال وهي ترتبط بالقواعد الأمريكية البريطانية في جزر المحيط الهندي والتي يؤثر وجودها على الصراع في الساحل الشرقي لأفريقيا وسواحل آسيا[٦].

إذا تصورنا احتمالات تهديد الجزيرة العربية لوجدنا أن أكثر القطاعات تعرضًا للخطر هو جناحها الشرقي في الخليج وقطاعاتها الشمالية والجنوبية الغربية المطلة على البحر الأحمر، حيث توجد المضايق الإستراتيجية التي تحكم الملاحة في هذا البحر، وأن مصادر الخطر إما أن تكون إسرائيل أو القوات الأجنبية التابعة للدول الكبرى والتي يمكن أن تعمل من القواعد السوفيتية في أثيوبيا أو من غواصاتها وسفنها في المحيط الهندي إن تسلل القوى الثلاث إلى مياه البحر الأحمر ينبيء عن أخطار رهيبة تنطلق منه لإرهاب منطقة الخليج العربي التي تعتمد بدرجة كبيرة على الملاحة البحرية في تسويق بترولها وفي استيراد مقومات حياتها كما أن تعرض البحر الأحمر ومداخله الجنوبية بالذات لأي خطر سينعكس مباشرة على ملاحة الخليج العربي وأمن شعوبه[٧].

ومن هذا المنطلق فقد شعرت الدول المطلة على الخليج العربي بالخطر الذي يحيط بها. فسارعت إلى بحث مسألة أمن الخليج. وقد تبلورت مسألة الأمن هذه بفكرة قيام حلف أمني إقليمي لدول الخليج وذلك لسد الفراغ الذي خلفه الإنسحاب البريطاني من شرق السويس في عام ١٩٧١م.

وكانت هذه الفكرة كمضمون تلقى تأييد الغرب بيد أن موقفه لم يكن واضحًا إزاء التطبيق العملي للمشروع وقد تزايد الإهتمام به بعد توقيع الإتفاقية الإيرانية ــ العراقية في عام ١٩٧٥م، وتحسن العلاقات السعودية ــ العراقية بعد حل مشكلات الحدود بينهما، وبعد أن زار الأمير فهد بن عبدالعزيز في ذلك الوقت إيران ظهر إعلان أطلق عليه (تعاون وثيق) بين الدول المطلة على الخليج.

ثم انعقد مؤتمر وزراء خارجية إيران، والسعودية، والعراق، والكويت وقطر، وعمان والإمارات في مسقط في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٦م. لكنه لم يتوصل إلى شيء.

وكانت النظرة إلى الأمن مختلفة بين دول المنطقة إيران الشاه والمملكة العربية السعودية. والعراق. فكان التصور الإيراني يعتمد على سوق آسيوية مشتركة بين إيران والهند وباكستان بهدف تشكيل تكتل مواجه للقومية العربية. أما التصور العراقي فكان يركز على عروبة الخليج وعلى التنمية ويعتبرها أسس تحقيق الأمن في المنطقة.

لذا فقد رأت الدول العربية أن أمن الخليج يجب أن يرتبط بالأمن العربي وهو مالم توافق عليه إيران.

وفي ضوء اختلاف وجهات النظر كان الاتجاه العام من جانب الدول العربية الذي تزعمته السعودية والعراق رفض الدخول في أحلاف أمنية للدفاع عن الخليج. وكما قال المغفور له الملك فيصل في رده على كيسنجر حول مشروع تواجد قوات التدخل والانتشار السريع لتأمين الخليج قال رحمه الله (أن أمن المنطقة من مسئولية أبنائها) وكان البديل هو تحسين العلاقات السياسية والتضامن بين دول المنطقة فضلاً عن اتباع التدابير الذاتية[٨].

المبحث الثاني

الجهود العربية نحو تأمين البحر الأحمر

عندما قامت الثورة المصرية عام ١٩٥٢م تطلعت إلى ضمان أمن البحر الأحمر بواسطة الأقطار التي تقع على سواحله دون وجود قوى خارجية، فدعت إلى التضامن العربي في مواجهة كافة المخاطر والمطامع الأجنبية المتكالبة على الأمة العربية بأقطارها المشتتة والواقعة حتى الخمسينات تحت الإحتلال[٩].

لقد بدأت مصر منذ عام ١٩٥٥م بسلسلة من اللقاءات والإتفاقات الثنائية والثلاثية والجماعية من أجل التضامن العربي ضد القوى الخارجية، وكانت أول هذه الجهود هو المؤتمر الذي عقد في القاهرة في ٨ فبراير عام ١٩٥٥م والذي شاركت فيه حكومات كل من الأردن وسوريا واليمن والسعودية بجانب مصر، ثم الإتفاق المصرى السورى والذي عقد بدمشق في ٣ مارس ١٩٥٥م والذي انضمت إليه المملكة العربية السعودية في ٥ مارس من نفس العام والذي ينص على عدم الإنضمام إلى الحلف التركي العراقي أو أي أحلاف أخرى وعلى إقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك وعلى الإلتزام بالإشتراك في صد أي عدوان يقع على إحدى دول المنظمة وعلى إنشاء قيادة مشتركة دائمة وعلى عدم قيام أية دولة مشتركة في المنظمة بعقد اتفاقات دولية عسكرية.

كما كان من بين هذه الاتفاقات العربية ميثاق الحلف العسكري الذي تم التوقيع عليه في القاهرة في ٢٧ أكتوبر عام ١٩٥٥م بين كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية لضمان الأمن والسلام ورد العدوان الخارجي عند وقوعه في إطار مبادىء ميثاقي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية[١٠].

ثم جاء ميثاق أمن جدة لتكتمل المسيرة في إطار التحالفات العربية التي تزعمتها مصر والذي وقع بمدينة جدة في ٢٠ ــ ٢١ ابريل عام ١٩٥٦م والذي ضم كلاً من مصر واليمن والسعودية ويهدف هذا الميثاق إلى حماية أمن البحر من خلال الدفاع المشترك ضد الأخطار

الخارجية وترجع أهمية هذا الميثاق إلى أن الدول التي وقعته تشرف على جزء كبير من ساحل البحر الأحمر الآسيوي والأفريقي كما تمسك بمداخله الشمالية والمطلة على خليج العقبة والبحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس وبمداخله الجنوبية المطلة على المحيط الهندي عبر مضيق باب المندب.

وقد جاء في صلب الميثاق «أن حكومات جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية توطيدًا لميثاق الجامعة العربية وتأكيدًا لإخلاص الدول المتعاقده لهذه المباديء ورغبة منها في زيادة تقوية وتوثيق التعاون العسكري وحرصًا على استقلال بلادها ومحافظة على سلامتها وإيمانًا منها بأن إقامة نظام أمن مشترك فيما بينها يعتبر عامًلا رئيسيًا في تأمين سلامة واستقلال كل منها وتحقيقًا لأمانيها في الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الأمن والسلام وفقًا لمبادىء ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وأهدافها وعملاً بمانصت عليه الفقرة الأولى من المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية، فقد اتفقت على عقد اتفاقية لهذه الغاية».

ومن ثم فقد نصت المادة الأولى من هذا الميثاق الأمني على حرص الأقطار الموقعة عليه على «دوام الأمن والسلام واستقرارهما» وهذا يعني اعتزام كل من مصر والسعودية واليمن على تأمين الأرض والبحر ضد كل عدوان خارجي ولكن ــ كما جاء في نفس المادة ــ باللجوء أولاً إلى أسلوب «فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية» وذلك تمشيًا مع نصوص ميثاقي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بهذا الخصوص.

كما نصت المادة الثانية من الميثاق على أن «تعتبر الدول المتعاقدة كل إعتداء مسلح يقع على أية دولة منها أو على قواتها اعتداًء عليها، ولذلك فإنها عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها تلتزم بأن تبادر كل منها إلى معونة الدولة المعتدى عليها وبأن تتخذ على الفور جميع التدابير وتستخدم جميع ماليها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الإعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما».

كما نصت المادة الثالثة على أن «تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها بناء على طلب إحداها، كلما توترت واضطربت العلاقات الدولية بشكل خطير يؤثر في سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها وفي حالة خطر الحرب الداهم أو قيام حالة مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف».

حرصت المادة الرابعة من الميثاق على تأكيد التزام الأقطار الثلاثة بالدفاع المشترك وضمان الأمن حتى في حالة وقوع عدوان خارجي مفاجيء على إحدى دول الميثاق سواء حدث العدوان على الأرض أو المياه الإقليمية لتلك الدولة، وجاء هذا التأكيد في النص على أنه «بالإضافة إلى الإجراءات العسكرية التي تتخذ لمواجهة هذا العدوان تقرر الدول الثلاث فورًا الإجراءات التي تضع خطط هذه الاتفاقية موضع التنفيذ».

وتتوالى مواد الميثاق لتؤكد التزام الدول الثلاث بضمان أمن وسلامة أراضيها أو مياهها باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام ومن بين هذه الإجراءات مانصت عليه المادة الخامسة بتشكيل عدة أجهزة تتولى تنفيذ مانص عليه الميثاق من التزام دفاعي مشترك مثل: المجلس الأعلى، والمجلس الحربي، والقيادة المشتركة.

وقد عالجت المواد السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة كيفية تشكيل هذه المجالس واختصاصاتها ووظائفها وتمثيل دول الميثاق الثلاث فيها، فالمجلس الأعلى يتكون من وزراء الخارجية والحربية للدول المتعاقدة، والمجلس الحربي يتكون من رؤساء أركان حرب الجيوش الثلاث التابعة لدول الميثاق، بينما تتكون القيادة العامة من قائد عام وهيئة أركان الحرب والوحدات التي يتقرر وضعها لتأمين القيادة المشتركة وإدارة أعمالها، وتمارس هذه القيادة عملها وقت السلم والحرب وهي ذات صفة دائمة.

وانتهى الميثاق بالمادتين الحادية عشرة والثانية عشره الأولى نصت على عدم تعارض نصوص الميثاق مع مواثيق هيئة الأمم المتحدة، بينما نصت الثانية على سريان الميثاق لمدة خمس سنوات تتجدد تلقائيًا لمدة خمس سنوات أخرى وهكذا، ولأي دولة من الدول المتعاقدة أن تنسحب منها بعد إبلاغ الدولتين الأخريين كتابة برغبتها في ذلك قبل سنة من تاريخ انتهاء أي من المدة المذكورة سابقًا [١١].

وهكذا كان ميثاق أمن جدة خطوة عربية لضمان أمن البحر الأحمر ولمواجهة أي تهديدات خارجية لهذا البحر، وبالتالي للدول المطلة عليه لأن تهديد أمن البحر الأحمر تهديد للدول الواقعة على سواحله الأفريقة والآسيوية في آن واحد، كما أن تهديد أمن الدول التي لها سواحل على البحر الأحمر تهديد لأمن هذا البحر وجعله مسرحًا لاضطرابات دولية بل وتنافس عالمي حول إمكانات البحر الأحمر وإمكانات دوله في وقت واحد.

وقد واجه صعوبات بسبب الخلافات العربية ميثاق جدة وتفتت الجهود والمحاولات العربية من أجل الإتفاق على استراتيجية موحدة لحماية البحر الأحمر بمداخله الجنوبية والشمالية وبعد حرب عام ١٩٦٧م واحتلال إسرائيل للأراضي العربية بما فيها الساحل الشرقي لسيناء والجزر الواقعة في المداخل الشمالية للبحر الأحمر، تيران وصنافير وجزء من خليج السويس[١٢]، فقد فتح العرب عيونهم بشكل جاد على حقيقة المخاطر والاطماع الأجنبية التي تحيط بهم والتي أعادت للأذهان فكرة إحياء الإستراتيجية العربية الموحدة من أجل مياه البحر الأحمر بمداخله من القرن الأفريقي جنوباً إلى السويس شمالاً فكانت أولى هذه المحاولات أن تصدرت المملكة العربية السعودية الدعوة إلى التنسيق بين الدول المطلة على البحر الأحمر منذ عام ١٩٧٢م وكانت تهدف الدعوة أساساً إلى بحث الوسائل اللازمة للمحافظة على ثروات البحر الأحمر، لذا انعقد المؤتمر الأول في جدة في ١٩٧٢/٧/١٥م وبحث السبل والوسائل اللازمة للمحافظة على حقوق الدول المطلة على البحر الأحمر في ثرواته وقد اشتركت في هذا المؤتمر كل من مصر وأثيوبيا والسودان واليمن الشمالي والسعودية، وقد اتفقت الدول مجتمعة على استغلال هذه الموارد كذلك اتفقت على اتخاذ الإجراءات اللازمة لأجل حمايتها من تدخل الدول والهيئات الأجنبية[١٣].

وعقب حرب أكتوبر صدر الإعلان المشترك للسودان ومصر والمملكة العربية السعودية باعتبار البحر الأحمر بحرًا إقليميًا عربيًا مغلقًا. إلا أنه في ١٩٧٦/١/١٢م عقد في جدة مؤتمر البرنامج الإقليمي لدراسة أمن البحر الأحمر وخليج عدن وحضره كل من مصر والسودان وأثيوبيا والصومال واليمن الشمالي واليمن الجنوبي والأردن بالإضافة إلى السعودية كذلك انعقد في ٢٧ فبراير ١٩٧٧م مؤتمر القمة الثلاثي بين مصر وسوريا والسودان في الخرطوم وكان أحد موضوعاته الرئيسية أمن البحر الأحمر، وقد خلص البيان الرسمي لهذا اللقاء إلى التأكيد على ضرورة توفير السلم والأمن في منطقة البحر الأحمر والتي لابد وأن تكون منطقة سلام لصالح الشعوب وبعيدة عن الصراعات الدولية، وغني عن البيان أنه قد تردد آنذاك في الصحف العربية أن «البحر الأحمر هو بحر عربي» وكان من نتيجة ذلك هجوم أثيوبي على هذا الشعار الذي تجاهل وجودها على البحر الأحمر والذي يعكس في مضمونه ضوءاً اخضر لتأييد الثورة الأريترية[١٤].

ثم جاء مؤتمر تعز والذي عقد في ٢٢ ــ ٢٣ مارس ١٩٧٧م كآخر خطوة اتخذتها الدول المطلة على البحر الأحمر حتى الآن للبحث في كيفية ضمان أمن البحر الأحمر ضد

التهديدات الخارجية، فقد جاء انعقاد هذا المؤتمر نتيجة لعدد من الأسباب وهي كما يلي:

١ ــ تغير النظام في أثيوبيا والذي أدخل الإتحاد السوفيتي إلى مياه البحر الأحمر عند السواحل الأريترية مما اعتبرته الأقطار العربية تهديدًا لأمنها وأمن البحر الأحمر وهذا يعتبر من أقوى الأسباب التي كانت وراء الدعوة لعقد مؤتمر لبحث ضمان أمن البحر الأحمر.

٢ ــ ازدياد اشتعال الثورة الأريترية ضد السيطرة الأثيوبية وهذا يدعو إلى تدخل قوى خارجية تساند طرفًا ضد الطرف الآخر مما يهدد أمن البحر الأحمر وبالتالي الدول المطلة عليه.

٣ ــ الصدام بين أثيوبيا والصومال حول إقليم أوجادين الذي تسيطر عليه أثيوبيا رغم أن معظم سكانه صوماليون ودخول الإتحاد السوفيتي وكوبا إلى جانب أثيوبيا.

٤ ــ محاولات إسرائيل التعاون مع أثيوبيا ضد الدول العربية من أجل أن تجد لها مواقع في جنوب البحر الأحمر قرب مضيق باب المندب، وخصوصًا بعد أن تغلب العرب عليها في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، فمحاولات إسرائيل هذه تهدد أمن البحر الأحمر وبالتالي تزيد من تهديداتها لأمن الأقطار العربية المطلة على هذا البحر.

٥ ــ الصراع البحري على سواحل المحيط الهندي قرب مداخل البحر الأحمر بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي فقد استطاعت الولايات المتحدة الحصول على عدد من القواعد العسكرية في المحيط الهندي في كل من موريشيوس، ومالديف، وجزر دييجو جارسيا، كما استأجرت جزيرتي دهلك وسنتيان لمدة ٢٥ سنة من أثيوبيا وهما جزيرتان قريبتان من مضيق باب المندب، كما حصل الإتحاد السوفيتي على تسهيلات بحرية في عدن وفي ميناء بربرة الصومالي وفي موزمبيق، وبدأ يتطلع إلى الموانيء الأثيوبية على البحر الأحمر.

إن الوجود الأجنبي في البحر الأحمر ماهو إلا تهديد لأمنه وأمن الأقطار المطلة عليه، لذلك لابد من إبعاد التدخلات الأجنبية عن البحر الأحمر وذلك من أجل الحفاظ على سلامة أمنه وأقطاره المطلة عليه[١٥].

ونتيجة لهذه الأسباب فقد أعلن الرئيس السوداني السابق جعفر نميري مبادرته التي أدت إلى عقد مؤتمر تعز في ٢٢ ــ ٢٣ مارس ١٩٧٧م باليمن الشمالي وضم رؤساء كل من: اليمن الشمالي واليمن الجنوبي والسودان والصومال بينما تغيبت عنه أهم الدول العربية المطلة على البحر الأحمر وهي مصر والسعودية بالإضافة إلى الأردن وهو الغياب الذي أفقد المؤتمر أهميته وبالتالي أدى إلى إضعاف نتائجه، ولهذا السبب أنتهى المؤتمر إلى مجرد بيان صحفي معمم سجل عقد إجتماع تشاوري بين الرؤساء الأربعة جعفر نميري (السودان) وسياد برى (الصومال) وسالم ربيع علي (اليمن الجنوبي) وإبراهيم الحمدي (اليمن الشمالي) وجاء في البيان: «يجب أن يظل البحر الأحمر منطقة سلام ووئام، وأن الرؤساء اتفقوا على استغلال ثروات البحر الأحمر لمافيه مصلحة الشعوب في الدول المطلة عليه بل وعلى مواصلة الجهود لعقد لقاء موسع يضم كافة الدول المطلة عليه»[١٦].

هذا وقد سبق أن أكد الرئيس (الحمدي) في افتتاح المؤتمر «بأن المؤتمر ليس مظاهرة ضد أحد ولامن أجل التآمر على أحد وإننا في الجمهورية العربية اليمنية ندرك أن هناك من يحاولون زج الدول المطلة على حوض البحر الأحمر في «حلبة الصراع الدولي» ولذا فإن علينا مسئولية عظيمة تلك هي الخروج بأوطاننا من شباك الصراع الدولي»[١٧].

وبهذا البيان العام أجملت نتائج المحاولة الأخيرة لتحقيق استراتيجية عربية موحدة للبحر الأحمر ومداخله، ورغم أن الفارق الزمني بين ميثاق أمن جدة في عام ١٩٥٦م وبين مؤتمر تعز في عام ١٩٧٧م قد عمر بالمتغيرات السياسية الجديدة، وامتلأ بكل مظاهر الصراعات الدولية حول هذه المنطقة الإستراتيجية، فإن السياسات العربية ظلت متناقضة ومختلفة، ولم تستطع الإتفاق والتلاحم من أجل حماية أمن هذا البحر وأمنها أيضًا.

لذلك لابد من وضع استراتيجية عربية تعبر عن إرادة عربية فعلية وواقعية من أجل ضمان أمن البحر الأحمر وضمان أقطاره من أي تهديدات داخلية أو خارجية.

هوامش الفصل الثالث

(١) نجيب صالح، «**العصر الإسرائيلي من قناة السويس إلى باب المندب**»، ط١ (بيروت: دار إقرأ، ١٩٨٣م) ص١٢٣.

(٢) د. اسماعيل صبري مقلد، «**أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي**»، ط١ (الكويت: شركة الربيعان، ١٩٨٤م) ص٢٣ ومابعدها.

(٣) صلاح الدين حافظ، **صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢م) ص٢٣٨ ومابعدها.

(٤) صلاح الدين حافظ، **نفس المرجع**، ص ص٢٣٦ ــ ٢٣٧.

(٥) نجيب صالح، **المرجع السابق**، ص١٢٣.

(٦) د. إسماعيل صبري مقلد، **المرجع السابق**، ص٢٢ ومابعدها.

(٧) نجيب صالح، **المرجع السابق، ص ٢٣٠ ومابعدها.**

(٨) **عبد العاطي محمد أحمد، «التوتر ومشكلات الأمن في الخليج العربي» السياسة الدولية**، العدد ٥٩، (القاهرة: يناير ١٩٨٠م) ص ص١٠٣ ــ ١٠٤.

(٩) صلاح الدين حافظ، **المرجع السابق**، ٢١٥.

(١٠) د. رأفت عنيمي الشيخ «**أمن البحر الأحمر بين ميثاق أمن جدة ومؤتمر تعز، مجلة دارة الملك عبد العزيز**، العدد الثاني، (الرياض، يناير ١٩٨١م) ص ص١٥٠ ــ ١٥١. نقل بتصرف.

(١١) د. رأفت غنيمي الشيخ، **نفس المرجع**، ص ص١٥١ ــ ١٥٤. نقل بتصرف.

(١٢) حلمي عبد الكريم الزعبي، **الإستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر، شؤون عربية**، العدد ٤٧، (تونس: سبتمبر ١٩٨٦م) ص١٩٨.

(١٣) جمال علي زهران، «**نحو استراتيجية عربية في البحر الأحمر في ضوء قانون البحار الجديد**» **قضايا عربية**، العدد ٥، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١م) ص١٤١.

(١٤) جمال علي زهران، **نفس المرجع**، ص١٤٢.

(١٥) د. رأفت غنيمي الشيخ، **المرجع السابق**، ص١٥٥ ومابعدها.

(١٦) صلاح الدين حافظ، **المرجع السابق**، ص ص٢٢٢ ــ ٢٢٣.

(١٧) د. السيد عليوه، **سياسة اليمن في البحر الأحمر، السياسة الدولية**، العدد (القاهرة: أكتوبر ١٩٧٨م) ص١٠٧.

الخاتمـــة

لابد لكل بحث أن يصل في النهاية إلى نتائج وتوصيات لذا فإنه ينبغي في نهاية هذا البحث الوقوف على أهم النتائج التي توصل إليها، والتي سبق ذكرها، وسيكتفى هنا بالإشارة إليها فقط وذلك تلافيًا للتكرار وهي كالتالي:

١ ــ عدم وجود استراتيجية عربية واضحة المعالم ونافذة المفعول حيال البحر الأحمر مما جعله حلبة للصراعات الإقليمية والدولية على حد سواء.

٢ ــ منح بعض الدول المطلة على البحر الأحمرالقواعد والتسهيلات العسكرية للدول الكبرى، وخاصة في بعض جزر البحر الأحمر مما يهدد أمن هذا البحر ودوله.

٣ ــ تصدى الكيان الصهيوني وأثيوبيا لأية سيادة عربية مشتركة على البحر الأحمر ومحاولة إبطالها.

٤ ــ سعي الكيان الصهيوني إلى وضع استراتيجية تهدف إلى حرمان العرب من حقوقهم الطبيعية والثابتة في البحر الأحمر.

٥ ــ التواجد السوفيتي والأمريكي في المحيط الهندي وتحكمه في أهم الممرات الملاحية العالمية ــ البحر الأحمر ــ والخليج العربي، بالإضافة إلى قربه من منابع البترول في الخليج والجزيرة العربية وهذا يشكل تهديدًا صارخاً لأمن هذه الممرات المائية العالمية وبالتالي تهديدًا لأمن الدول المطلة عليها.

هذا فيما يتعلق بالنتائج أما التوصيات فهي كما يلي :

الدعوة الجادة لعقد مؤتمر عربي تشترك فيه كافة الدول العربية المطلة على البحر الأحمر من أجل وضع استراتيجية عربية واضحة المعالم تهدف إلى تعزيز الأمن القومي العربي خاصة في البحر الأحمر وبالتالي إبعاده عن الأطماع والصراعات الدولية ويتقرر في هذا المؤتمر مايلي :

١ ــ إنشاء قوة عسكرية بحرية موحدة ممثلة فيها كافة الدول العربية المطلة على البحر الأحمر والتي يجب أن تشتمل على أحدث القطع البحرية بكافة

أشكالها بالإضافة إلى الأفراد المدربين على استخدامها وأن يتم التعاون والتنسيق بين هذه القوة العربية في البحر الأحمر وبين القوة العربية الأخرى المقابلة لها في الخليج العربي وهي قوات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فبالتعاون والتنسيق يمكن لهما حماية السواحل العربية في الخليج العربي والبحر الأحمر من أي خطر أجنبي يهددها وبالتالي السيطرة على مياههما.

٢ ــ إنشاء هيئة عربية برأسمال مشترك بين دول البحر لتطوير موانئه وإنشاء موانيء جديدة تستطيع مواجهة النشاط التجاري المتنامي وتزويدها بكل ماتحتاجه من تكنولوجيا العصر.

٣ ــ ضرورة الاهتمام المستمر بالجزر الموجودة في البحر الأحمر والتي تتناثر أمام ساحل كل دولة عربية تطل عليه، كما أنه من الضروري تحويل بعض هذه الجزر والتي تتمتع بموقع جغرافي واستراتيجي إلى قواعد عسكرية عربية لحماية المضايق الشمالية والجنوبية والمواني البحرية وذلك لأنه من المحتمل شن هجوم عدائي مفاجيء عليها، كما يجب فرض الوجود الحضاري العربي على الجزر المناسبة ذات الأهمية الإستراتيجية ومد هذه الجزر بما تحتاجه من مرافق الحياة وإيجاد بعض الصناعات البيئية لتساعد السفن الجوالة (الحراسة) على أن تأخذ حاجتها من الوقود والطعام والشراب ولتكن مواقع أمن متقدمة في وجه أي عدو يدخل البحر الأحمر.

٤ ــ توسيع الشركة السعودية السودانية لاستغلال ثروات البحر الأحمر بحيث يمكنها أن تضم بقية الدول العربية المطلة على هذا البحر أو إنشاء شركة عربية جديدة تسعى لتحقيق نفس الغرض.

٥ ــ العمل على كسب جانب أثيوبيا بحيث تكون سياستها تجاه البحر الأحمر أكثر اعتدالاً ومتمشية مع سياسات الدول العربية المطلة عليه، ومطالبتها بسحب كافة التسهيلات البحرية التي منحتها للكيان الصهيوني لأن ذلك يهدد أمن هذه الدول العربية المطلة على البحر الأحمر.

٦ ــ وضع خطة مرحلية للقضاء على الوجود الأجنبي في البحر الأحمر وذلك بالعمل على تحييده وإخراجه من دائرة الصراعات الدولية.

قائمة المراجع

المراجع العربية

الكتب المتخصصة :

١ ــ د. أجيه يونان جرجس. **البحر الأحمر ومضايقه.** القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٧٧م.

٢ ــ د. اسماعيل صبرى مقلد. **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي،** الكويت: شركة الربيعان، ١٩٨٥م.

٣ ــ أمين هويدي. **أحاديث الأمن العربي.** بيروت : دار الوحدة، ١٩٨٠م.

٤ ــ د. شوقي عطاالله الجمل. **سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.** القاهرة: النهضة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.

٥ ــ صلاح الدين حافظ. **صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي.** الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب، ١٩٨٢م.

٦ ــ عبدالغني عبدالرحمن محمد. **البحر الأحمر والأطماع الدولية.** القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، بدون تاريخ.

٧ ــ د. عبدالله عبدالمحسن السلطان. **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤م.

٨ ــ علي عجيل منهل. **البحر الأحمر وجزره، أهميته السياسية والاقتصادية والعسكرية للوطن العربي.** جامعة البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة ٤٠، ١٩٨٠م.

٩ ــ د. فؤاد عبدالسلام فارسي. **قضايا سياسية معاصرة.** جدة: تهامة، ١٩٨٢م.

١٠ ــ نجيب صالح. **العصر الإسرائيلي من قناة السويس إلى باب المندب.** بيروت: دار إقرأ، ١٩٨٣م.

الكتب العامة :

١ ــ د. أحمد عزت عبدالكريم. **دراسات في تاريخ العرب الحديث.** بيروت : دار

النهضة العربية، ١٩٧٠م.
٢ ــ د. دولت أحمد صادق وآخرون. **الجغرافيا السياسية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠م.

الدوريـــــات :

١ ــ **الدارة**. دار الملك عبدالعزيز. العدد الثاني. الرياض: يناير ١٩٨١م.
٢ ــ **مجلة الدراسات الدبلوماسية**. معهد الدراسات الدبلوماسية. العدد الأول. جدة: مطابع دار البلاد، ابريل ١٩٨٤م.
٣ ــ **مجلة السياسة الدولية**. مؤسسة الأهرام. العدد ٥٠. القاهرة: أكتوبر ١٩٧٧م.
٤ ــ **مجلة السياسة الدولية**. مؤسسة الأهرام. العدد ٥٤. القاهرة: أكتوبر ١٩٧٨م.
٥ ــ **مجلة السياسة الدولية**. مؤسسة الأهرام. العدد ٥٧. القاهرة: يوليو ١٩٧٩م.
٦ ــ **مجلة السياسة الدولية**. مؤسسة الأهرام. العدد ٥٩. القاهرة: يناير ١٩٧٩م.
٧ ــ **مجلة السياسة الدولية**. مؤسسة الأهرام. العدد ٦٦. القاهرة: أكتوبر ١٩٨١م.
٨ ــ **مجلة شئون عربية**. جامعة الدول العربية. العدد ٤٧. تونس: سبتمبر ١٩٨٦م.
٩ ــ **مجلة قضايا عربية**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. العدد ٥. بيروت: ١٩٨١م.
١٠ ــ **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**. كلية الملك خالد العسكرية. العدد ٧، الرياض: مطابع الحرس الوطني ١٩٨٦م.
١١ ــ **مجلة المستقبل العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية. العدد ٩. بيروت: ١٩٧٩م.

النـــــــدوات :

١ ــ **ندوة البحر الأحمر**. معهد الدراسات الدبلوماسية. الرياض: مرامر للطباعه، ١٩٨٥م.
٢ ــ **ندوة البحر الأحمر**. جامعة الكويت. الكويت: يوليو ١٩٧٧م.

المراجع الأجنبية :

1- Mangone, Gerard J. **The Red Sea and the Gulf of Aden** Martinus Nijhoff publishers, The Hague/ Boston/ London, 1982.

2- Koury Enrer M. And others. **The Arabian Peninsula, Red Sea, and Gulf: Strategic Considerations.** The Institute of Midlle Eastern and North African Affairs (INC), 1979.

3- Farid, Abdel Majid.**The Red Sea: Prospects for Stability** . Arad Research Center, 1984.

منطقة البحر الأحمر وما حولها

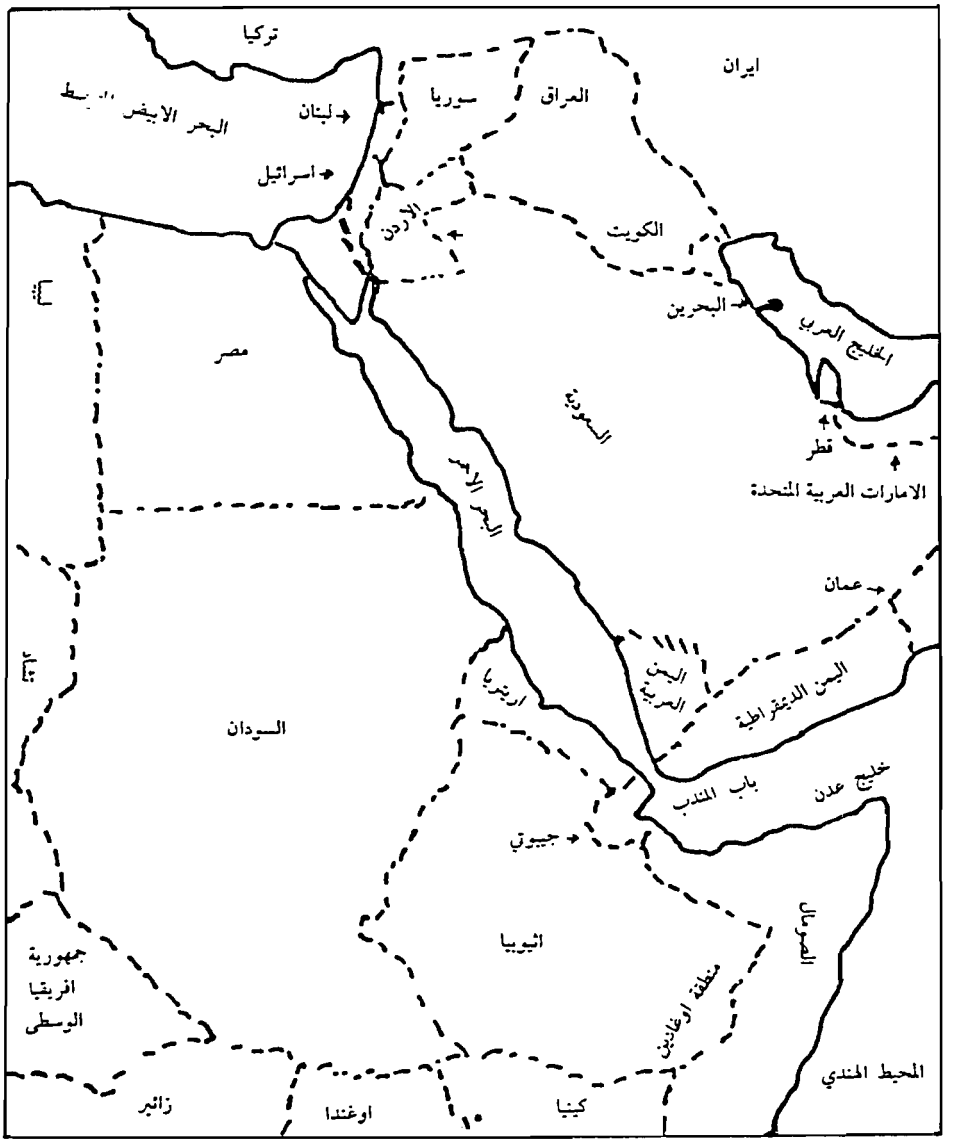

* د. عبدالله عبدالمحسن السلطان. البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤م.

مواني وجزر البحر الأحمر

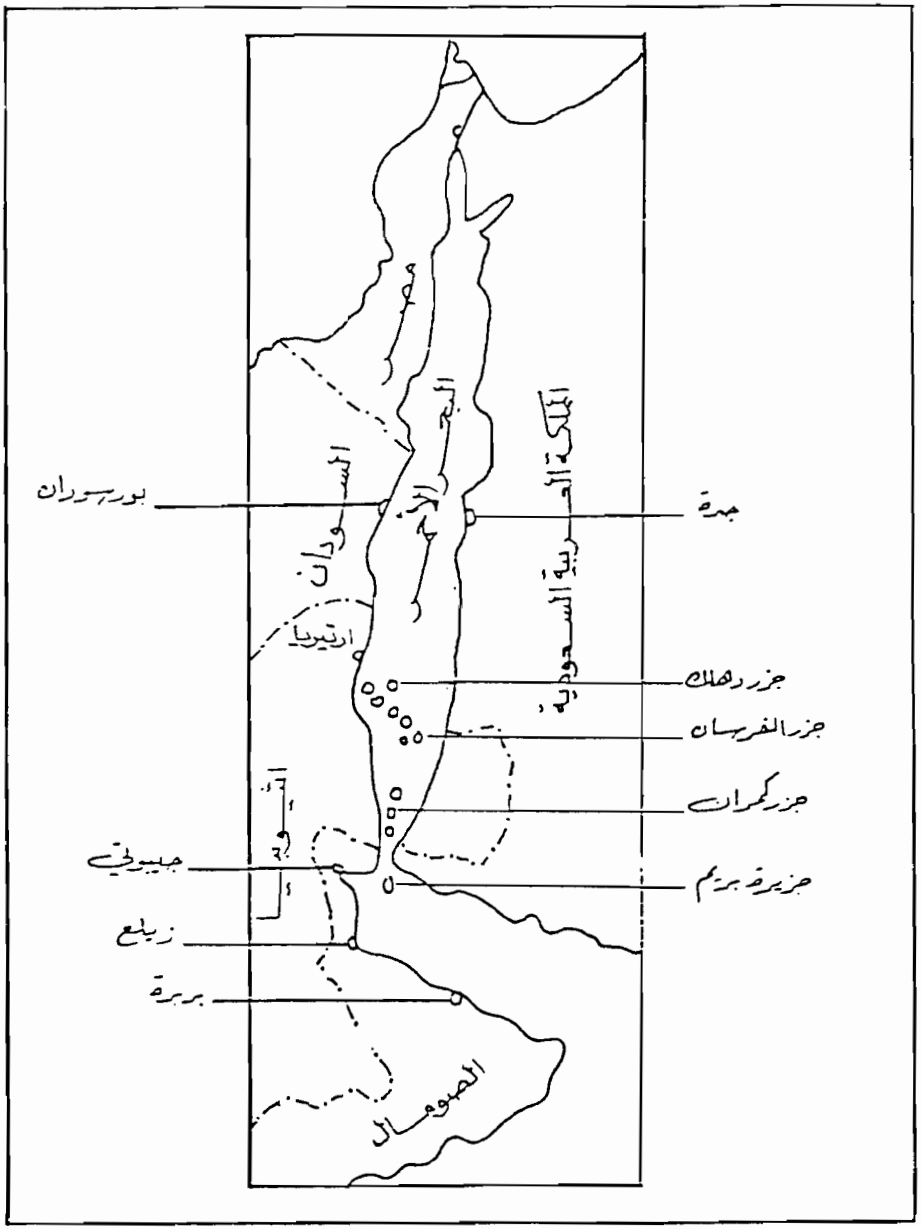

* أهم الجزر الواقعة شمالي البحر الأحمر

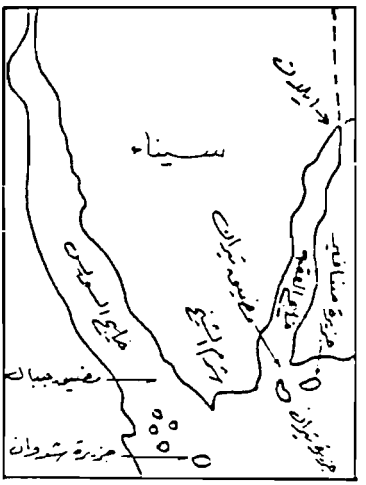

* أهم الجزر الواقعة جنوبي البحر الأحمر

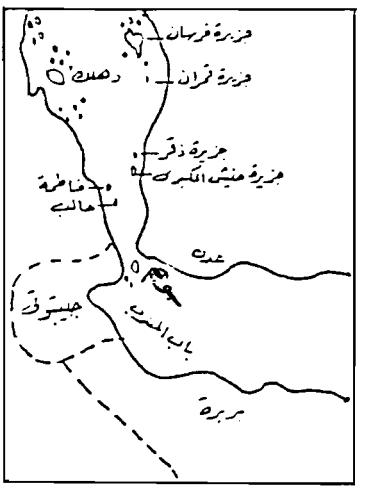

* مضيق تيران وجزره

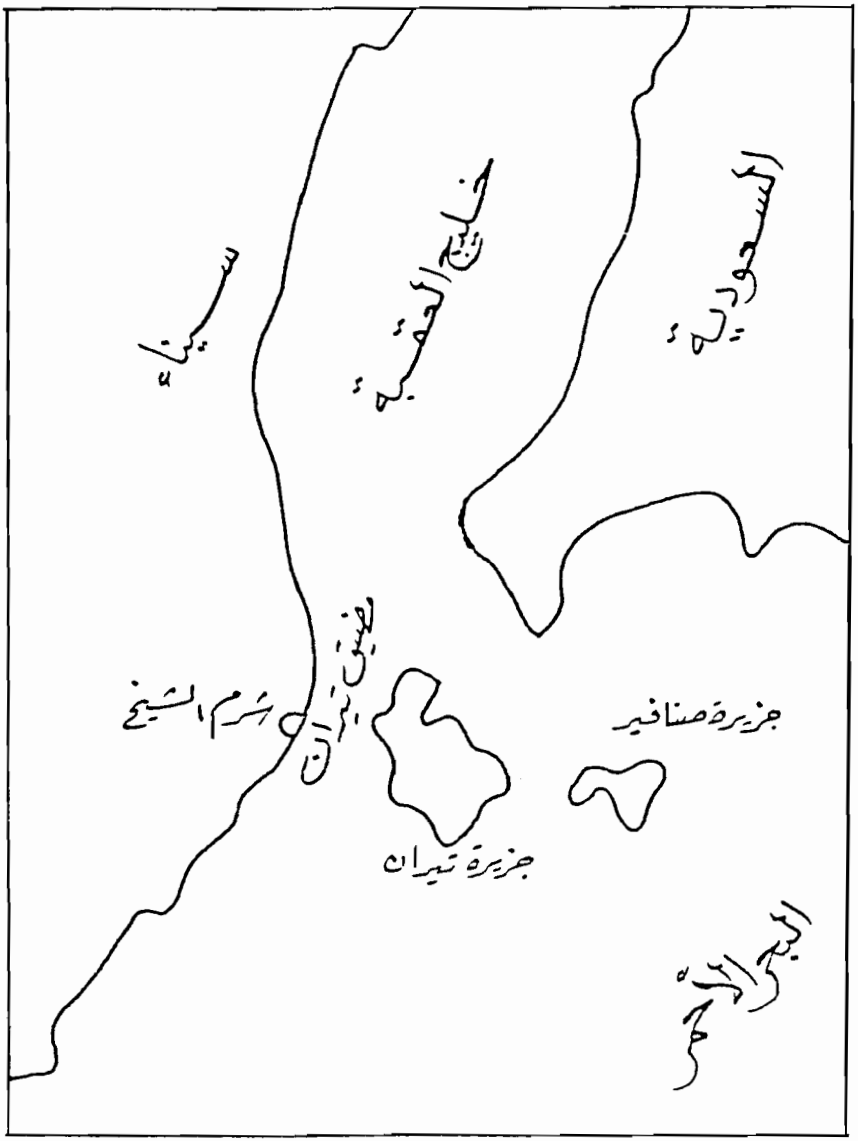

* مجلة التعاون. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. العدد السادس. الرياض : ابريل ١٩٨٧م.